

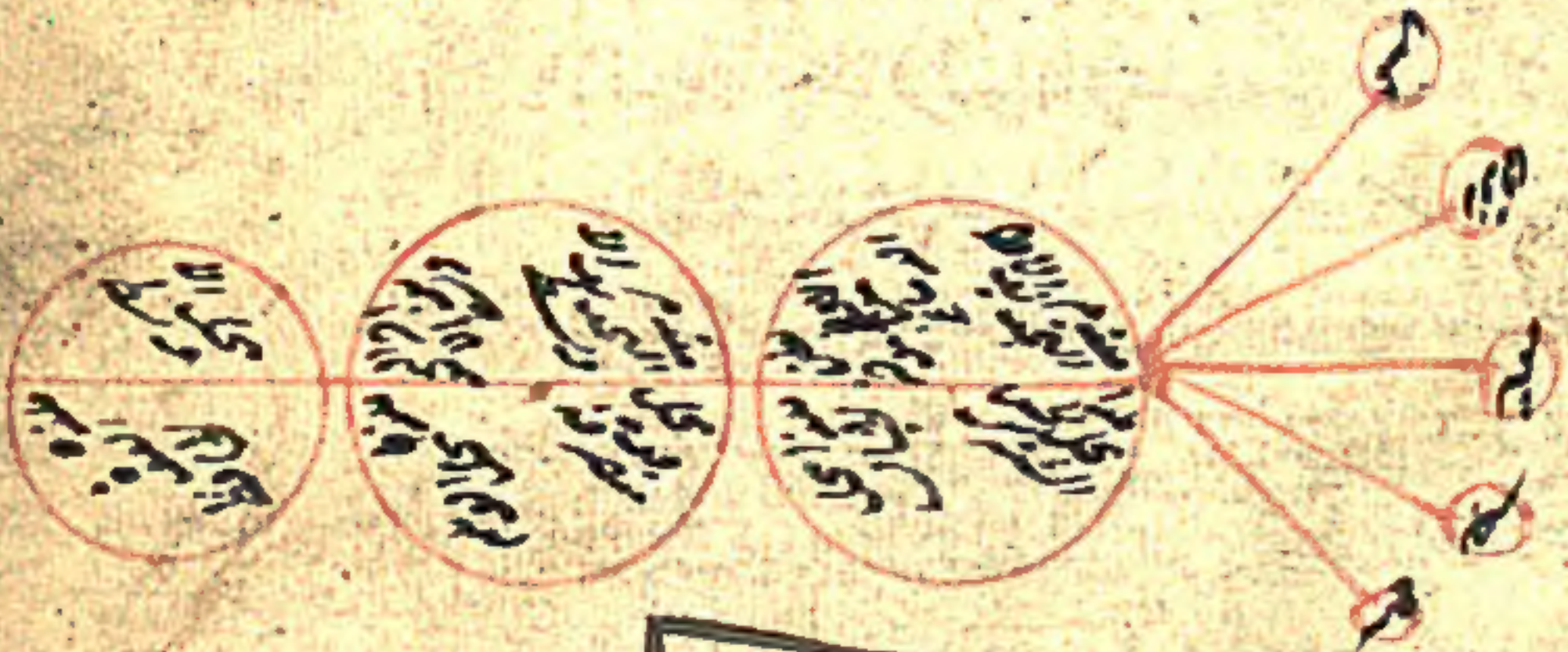
حاله مزاج زاده المولاراد
للملاد قدس الله روحه

مزاج زاده بوجاهه و بر اكار او على اقرى بعض و رة
دنى الله و رب انك بدير بوصفه تحتة قدس بازم
طاش نير زاده بولم روانيت
طبقات على و كم شفا
ديونسيه ابلد و كنز و الله

ما نشتر مزاج زاده المولاراد
الخطاى قدس الله روحه

1233

والعلم ان الباب المشترك اما ان يكون الشرا كما يشاء او نوعه او صفته او لشخصه فالباب المشترك
بالشرا ليس علماً والشرا بالشرا النوع ليس فناً والشرا بالشرا النوع ليس فناً والشرا بالشرا النوع ليس فناً
يسمى باباً والشرا بالشرا بالشرا النوع ليس فناً والشرا بالشرا النوع ليس فناً والشرا بالشرا النوع ليس فناً
بالعكس فليلا ان هذا هو الحق وكل مباحث العلم الطبع مشتركة في كونها باقية
عن احوال الجسم الشرا كما عاملاً لا الشرا بالشرا النوع ليس فناً والشرا بالشرا النوع ليس فناً
ومباحث الفلكيات والنفسيات مشتركة في كونها باقية عن احوال الجسم الشرا كما عاملاً لا الشرا بالشرا النوع ليس فناً
الطبع وحق الفلك والنفس فالابحاث الطلاق الفز عليها ثم مباحث المعصيات
منقسمة على اقسام سبع



Süleymaniye U. Kütüphanesi
Kism. I | H. Hüsnü
Yeni |
Eski Kayıt No | 1233

در دلائل خاتم بنعم
الى ملاك كاشف

امور

نور

فاجاب الحسن بن الموصلي ان الحارثية تصدقوا
صفتها بغير انضافها من غير ملائمة وضع
اعتبارها وملائمة ان من قول في نفس الامر هي
من غير ملائمة وضع واعتبار فيكون انضافها
من ملائمة الوضع والاعتبار خصوصاً خلاف
قولهم في نفس الامر انهم لم يصدقوا
بغير انفس الامر فيقول الصدوق معنى
فاول

لا اعلم العبد

فاعلم الحكيم

لا اعلم عليه السلام

والموجود منتظم لما هو بقدرنا واختيارنا أراد بقوله موجود لا بقدرنا و
اختيارنا ما لا يكون بقدرنا بغيرنا وجوده او عدمه فان وجوده السعيا و
كوننا كونه مثلا ليس باختيارنا ولو اردنا عدمها او كوننا على شكل آخر لم يكن
لنا لبيد على ذلك خلاف التدابير البشرية فيما ينبغي ان يفعل وما لا ينبغي فان
ذلك انما هو وجوده بغيرنا واختيارنا فبلى هذا قاله من النظر في
البقيين حال الموجودات التي لا يتعلق وجودها وعدمها بفعل الانسان والقياس
العلم ليس حصول اعتقاد وراي فقط بل حصول اعتقاد وراي امر
محصل للب انسان كلب ما هو الخيرة ذلك الامر وبالفهم يكون غايته
محصل الخيرة لا غير **والا** اما ان يبحث فيما عاين وجوده في الارز بلا ما علم
ان هذا العلم هو الذي يبحث عن احوال الموجودات التي لا تقتصر بطبيعتها
الى المادة الجسمية وهذه الامور على اقسام منها ذات ومنا صفات فالذات
كذات الانسان والنفوس والنفوس والصفات مثل الوحدة والكثرة
العلوية والمعلوية وغير ذلك والصفات على قسمين ما يتعلق بالمادة الجسمية
وما لا يتعلق بها والقسم المتعلق بالمادة الجسمية على قسمين ما يتعلق بالمادة الجسمية
والآل يمكن من الامور التي لا تقتصر بطبيعتها الى المادة وهذا كالوحدة والكثرة فانها
ذاتة فخرسان للاصابع وذاتة فخرسان للجذات **والا** فسم لبعضهم الحكماء النظر
الى اربعة اقسام لجسم انقسام الموجودات فان الموجود اما ان يقتصر الى مقادير
المادة الجسمية او لا يقتصر **والا** فسم لبعضهم الحكماء النظر
الطبيعي والافعال الباطن والثاني اما ان لا يقارنا البتة فهو الالهي والافعال

والعلم الاول

اَوْ في الرِّيحِ الْاِنْسَانِيَّةِ وَفِي الْخَالَتَيْنِ هُوَ غَيْرُ مَعَارِفٍ فِي حَقِّ الْمَادَّةِ اَمَّا الْعَدَدُ الْاَلَهِي
 لِلْمَعَارِفَانِ فَانْزَابَتْ عَلَيَّ مَا هُوَ عَلَيْهِ غَيْرَ قَابِلٍ لِي تَبْدِيقِهِ فَعَلِمَ الْخَالَتَيْنِ
 فِي الْعَدَدِ بِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْاَعْتِبَارِ وَامَّا النَّظَرُ فِي الْعَدَدِ عِلْمٌ مَطْلَقٌ فَهُوَ
 الْاَلَهِي لَا مِنَ الْحِسَابِ وَقَدْ بَدَرَ الْجَوَابُ بَانَ الْعَدَدُ اِذَا اُعْتَبِرَ مِنْ فَرْقِ صُحُفٍ
 مُسْتَفْعِيَةً عَنِ الْمَادَّةِ وَيَحْتَثُّ عَنْهُ الْاَلَهِي وَادَّاعِيًا غَيْرَ مِنْ جِهَةِ هَوَا اَوْ هَامٍ
 النَّاسِ اَوْ الْحَوَافِظِ اَنْ الْمَادَّةُ بَانَ مُتَفَرِّقَةٌ اَوْ مُجْتَمِعَةٌ فَهُوَ عِلْمُ الْعَدَدِ
 وَالْمَعْدُودِ مِنَ اَقْسَامِ الرِّيَاضِيِّ وَبَرُّهُ عَلَيْهِ اَنْ الْعَدَدُ الْمَاضِي فِي هَذَا الْاَلَهِي
 كَمَا لَا يَتَفَرَّقُ فِي الوجودِ عَنِ الْمَادَّةِ كَذَلِكَ لَا يَتَفَرَّقُ فِي الصُّورَةِ عَنْهَا فَلَمْ يَزَلْ اَنْ يَكُنْ

علم الحاسب من الطبي فتامل **قوله** اما ان يمكن تجريد عن المادة و
مثل التدوير والتثليث وغيرهما من الاشكال الهندسية فانها وان
توجد في الخارج الا في المادة لكن لا يتوقف بقولها على تفقد المادة وكذا
العدد واصله وانما فعل اوسط لان موضوعه محتاج الى المادة من

[illegible]

فكان فوق الطبيعي لخلق موضوعه بالمادة من كل وجه دون الالهي لا
 يستغنى موضوعه عن المادة من كل وجه الذي من شأنه التفتت وانما لم
 ربا قضا لانهم كانوا يفتنون به في التعليم فكان ربا قضا القوي به **قوله**
 وكله العلية ايضا تلك اقسام واعلم ان المدينة قد قسمت الى قسمين الى ما
 يتعلق بالملك والسلطنة وبشيء علم السبله والى ما يتعلق بالنبوة والشرف
 وبشيء علم النوايسر ولهذا جعل بعضهم اقسام الحكمه العلية اربعة وليس ذلك
 منافضا لمن جعلها ثلثة لدفع قسمين من هذه الاربع تحت قسم واحد من
 الثلثة **قوله** اللهم الا ان يغيب الله عن النفس الانسانية العلم ان النفس
 حينئذ هي في عالم الغيب وهي باعتبار هذه الجهة متناهية ومنسجمة عما هو
 من المبادئ العلية وبجهة الايمان الشهادة وهي باعتبار هذه الجهة موزنة
 ومنسجمة فيما بينها من الابدان ولا بد كما يجب كل جهة من قوة تنظم بها
 حالها حال والنقطة التي بانها تارة وتنسجم من المبادئ العلية في قوة
 نظرية والنقطة التي بانها تارة وتنسجم من المبادئ العلية في قوة
 بحسب القوة النظرية من الادراكات المتصورة في النفس وفيه المطابقة
 كما لها بحسب القوة العلية من الاعمال والاخلاق اذ ان هذا قسم من الادراكات
 في النفس كما لا يمكن ليس هو كما لا يمكن كما لا يمكن كما لا يمكن
 الى اصلها بحسب القوة فمن في النفس مسامحة في ذلك المخلوق لانه
 كما لا يمكن النفس اللهم الا ان يراد بالكمال الكمال المعنوي فان المخلوق لكونه
 باقيا عن احوال الماديات ليس كمالا بقرينة العرف ايضا لان كمال النفس باعتبار القوة العلية المتعززة

فكان فوق الطبيعي لخلق موضوعه بالمادة من كل وجه دون الالهي لا يستغنى موضوعه عن المادة من كل وجه الذي من شأنه التفتت وانما لم ربا قضا لانهم كانوا يفتنون به في التعليم فكان ربا قضا القوي به قوله وكله العلية ايضا تلك اقسام واعلم ان المدينة قد قسمت الى قسمين الى ما يتعلق بالملك والسلطنة وبشيء علم السبله والى ما يتعلق بالنبوة والشرف وبشيء علم النوايسر ولهذا جعل بعضهم اقسام الحكمه العلية اربعة وليس ذلك منافضا لمن جعلها ثلثة لدفع قسمين من هذه الاربع تحت قسم واحد من الثلثة قوله اللهم الا ان يغيب الله عن النفس الانسانية العلم ان النفس حينئذ هي في عالم الغيب وهي باعتبار هذه الجهة متناهية ومنسجمة عما هو من المبادئ العلية وبجهة الايمان الشهادة وهي باعتبار هذه الجهة موزنة ومنسجمة فيما بينها من الابدان ولا بد كما يجب كل جهة من قوة تنظم بها حالها حال والنقطة التي بانها تارة وتنسجم من المبادئ العلية في قوة نظرية والنقطة التي بانها تارة وتنسجم من المبادئ العلية في قوة بحسب القوة النظرية من الادراكات المتصورة في النفس وفيه المطابقة كما لها بحسب القوة العلية من الاعمال والاخلاق اذ ان هذا قسم من الادراكات في النفس كما لا يمكن ليس هو كما لا يمكن كما لا يمكن كما لا يمكن الى اصلها بحسب القوة فمن في النفس مسامحة في ذلك المخلوق لانه كما لا يمكن النفس اللهم الا ان يراد بالكمال الكمال المعنوي فان المخلوق لكونه باقيا عن احوال الماديات ليس كمالا بقرينة العرف ايضا لان كمال النفس باعتبار القوة العلية المتعززة

قوله والاول

قوله والاول مع الثانية باعتبار النشأة الاولى يحصل بالالهي
 فان قبل النفس ان توقف في الوجود على المادة يجب ان يكون الخلق
 عن جميع احوالها من الطبي ولا وجه لا يراد به صفات الالهي وان لم
 يتوقف فيكون الخلق عنها من الالهي فلا وجه لا يراد به صفات الطبي
 فلما النفس ابتدأت وجودها وغفلت كما لا يتوقف على البدن واستمر
 به فيكون الخلق عنها باعتبار النشأة الاولى من الطبي ولا يتأخر ولا
 والآما العقلية غير متوقفة عليه وغير متوقفة به فيكون الخلق
 عنها باعتبار النشأة الاولى من الالهي هكذا قبل وفيه لانه النفس
 لما كانت مجردة عن المادة غير متخالفة لها لم يبد رزق في موضوع العلم الطبي
 الذي هو الجسم الطبي من حيث انه واقع في القبر فلا يكون الخلق عن احوالها
 من الطبي اصلا وبوجه التوقف عن المادية الوجودية غير كاف في الابدان
 في موضوع العلم الطبي فالصواب في الجواب ان يقال صدقة احوال النفس
 باعتبار النشأة الاولى في العلم الطبي ليس من جهة ان يقع الخلق عن
 احوالها فصدرا بل من جهة ان احوال بدن الانسان الذي هو من
 اقسام الجسم الطبي من حيث ان له نفسا تدبره ونفوسا وفرد كل
 بنسبة هذا الخلق يعلم احوال النفس باعتبار تعلفها بالبدن **قوله**
 فالدواب المدحومة المبحوث عنها في الهبة اقوال وليس الخلق عن احوال الدواب
 وابرة الهبة باعتبار انها موضوعها من جهة اخرى وبها من اقسام
 الحكمه بل لانه يتكشف في احوال الافلاك والارض وتنطبق به احوال الافلاك

قوله والاول مع الثانية باعتبار النشأة الاولى يحصل بالالهي فان قبل النفس ان توقف في الوجود على المادة يجب ان يكون الخلق عن جميع احوالها من الطبي ولا وجه لا يراد به صفات الالهي وان لم يتوقف فيكون الخلق عنها من الالهي فلا وجه لا يراد به صفات الطبي فلما النفس ابتدأت وجودها وغفلت كما لا يتوقف على البدن واستمر به فيكون الخلق عنها باعتبار النشأة الاولى من الطبي ولا يتأخر ولا والآما العقلية غير متوقفة عليه وغير متوقفة به فيكون الخلق عنها باعتبار النشأة الاولى من الالهي هكذا قبل وفيه لانه النفس لما كانت مجردة عن المادة غير متخالفة لها لم يبد رزق في موضوع العلم الطبي الذي هو الجسم الطبي من حيث انه واقع في القبر فلا يكون الخلق عن احوالها من الطبي اصلا وبوجه التوقف عن المادية الوجودية غير كاف في الابدان في موضوع العلم الطبي فالصواب في الجواب ان يقال صدقة احوال النفس باعتبار النشأة الاولى في العلم الطبي ليس من جهة ان يقع الخلق عن احوالها فصدرا بل من جهة ان احوال بدن الانسان الذي هو من اقسام الجسم الطبي من حيث ان له نفسا تدبره ونفوسا وفرد كل بنسبة هذا الخلق يعلم احوال النفس باعتبار تعلفها بالبدن قوله فالدواب المدحومة المبحوث عنها في الهبة اقوال وليس الخلق عن احوال الدواب وابرة الهبة باعتبار انها موضوعها من جهة اخرى وبها من اقسام الحكمه بل لانه يتكشف في احوال الافلاك والارض وتنطبق به احوال الافلاك

قوله والاول

والجبهة ٢٢٢

في السرعة والبطة على الوجه المحسوس والرسوخ بالالات فان موضوعها
 الامرام البسط العلوية والسفلية من حيث مفاد برها ومكانها و
 ضاعها اللازمه **لما قول** الاول فبما يعبر الاجسام الطبيعية من الاحوال
 فان قلت ان كان موضوع العلم الطبيعي مطلق الجسم الطبيعي لم نجد ان يميز فيه
 عن احوال الموضوعات المختصة بالفلكيات والعنصرية لان عروضها من تلك
 الاحوال مطلق الجسم يكون بنوعها امر اخر فيكون عرضا غريبا وان كان
 انواع الجسم لم يميز ان يميز في غير احوال المشتركة لان الاحوال المشتركة
 بعرضها للانواع بنوعها امر اخر وهو الجسم مطلقا فيكون غريبا قلت
 الموضوع هو الانواع لا مطلقا فاما ان يقال ان كان عروض الاحوال العا
 للموضوع بنوعها امر اخر داخل لم يكن عرضا غريبا كما هو راء البعض
 داخل في انواعه اذ هو جبر لها فلا يكون الا احوال العارضة لانواعه بنوعها
 عرضا غريبا لها او يقال ان يميز الاحوال المشتركة بغيره من مخصصه للكل
 واحد من انواعه فيحقق المساواة فيكون امرا ضارفا **قول** الثاني
 عن احوال الجسم الطبيعي من حيث انه واقع في التغير المستمر اذ موضوع العلم
 هو الجسم المطلق الطبيعي من حيث الحركة والسكون فلا اوجه عليه ان الحركة
 والسكون اذ كان قيدا للموضوع لا يميز ان يميز عنه فيكون لا اعرافا
 المميز عنه هو الذي يميز عن الموضوع بعد ثباته والقبول من تمام الموضوع
 فلا يكون عرضا ذاتيا يميزنا عنه مع ان البحث عنها واقع في غير الشئ
 عن اعتبار الحركة والسكون الى اعتبار التغير الذي هو عام لا يميز على الاخر

الاجسام الطبيعية من حيث هي
 في احوالها الطبيعية
 في احوالها الطبيعية

لان قيد

لان قيد الموضوع على ما اعتبره هو التغير مطلقا والمميز عنه هو الحركة
 السكون المندرجان تحت فلا اشكال وقد يجاز بان المراد من حيث التغير
 الحركة والسكون فيكون قيد الموضوع هو الاستعداد والحركة والسكون
 من الاعراض المميز عنها فلا اشكال اعرض بان يلزم ان لا يميز في غير
 استعداد الحركة مع انه واقع فاذ يميز في غير الفكر فابل للحركة المستديرة
 ويمكن ان يقال قيد الموضوع هو استعداد الحركة المطلق واليها واقع عن
 استعداد الحركة المستديرة فلا اشكال **قول** او عن الاحوال المختصة بالفلكيات
 فو قدس عليه فيكون الاستعداد من الاحوال المختصة بالفلكيات لشيء من الاحوال
 بعض الفاعل كالاشكال واجبه بان المراد الاستعداد مع الحركة على الاحوال
 وهذا محقق بالفكر وليس لان فلا منحصرا حاله يبرهان مستقرا
 فالصواب ان يقال اعتبار التغير بامر مخصص **قول** ينبغي لطالب العلم
 ان يصوره فيكون ان يقول لكل طالب علم فيقول اليوم المخصوص والليل
 ان ترتب لكم على الشئ قيد عليه الماخوذ بقيد الكلام عليه الطالب فيميز
 انه لابد لكل طالب للاشتراك في الطلب الذي هو العلة **قول** لانه من المبادى
 الضرورية فيل عليه كون الشئ من المبادى الضرورية فيفرض كونه مذكورا
 قبل التصديق بسؤاله من مسائله ولو عند الشروع او بعده لا يكون مذكورا
 قبل الشروع والجواب ان الكلام مبني على ان العلم عبارة عن التصديق
 بالمسائل وكون الموضوع من المبادى الضرورية فيفرض مذكورا قبل الشروع
 في التصديق بالمسائل وكون الموضوع من المبادى الضرورية اذ من الشروع في الشئ هو

الاجسام الطبيعية من حيث هي
 في احوالها الطبيعية
 في احوالها الطبيعية

الاجسام الطبيعية من حيث هي
 في احوالها الطبيعية
 في احوالها الطبيعية

هو النسب في جزء من اجزاء يقال شرع فلان في المشر اذا مشر متبائما
فان قيل ان لا بد قبل النسب من تصور ثبات تصور الموضوع فان
يقول هذا انما يقع في المبادى التي تكون مبادى بالنسبة الى جميع التصورات
التي هي اجزاء للعلم لا مطلقا فان الشرا اذا كان مبدءا لبعض التصورات
دون بعض لم يقع الحكم بان كونه مبدءا يقتض كونه مبدءا قبل الشروع
فلما تصور موضوع العلم مبدءا بالنسبة الى جميع التصورات التي هي اجزاء
لان موضوعات المسائل اما التوابع واما المعارض الذاتية واما المعارض
النوعية واما انواع اعمامه واما تصوراتها الماهية بصورة فيكون مبدءا بالنسبة الى جميع
النسبة الى جميع كذا الاولة في التعليق ان يقال لانه من المبادى التي هي موضوعات
للعلم مطلقا لا بالنسبة الى جميع اجزائه **قول** فلما يريد تحقيق ماهية الجسم
فلا كانت مباحث المادة والصورة من مسائل الالهي وابطال الجزئية الذي والساد
من مسائل الطبي وكان لئلا ان يتوهم خلط المباحث الالهية بالمباحث الطبية
الطبي اشار الى الجواب بان المبدء بالطبيعات التي هي من مبادى الالهية
ليبان شيئا في العلم الاول وكان موضوع الطبي هو الجسم الطبي فلا بد
من تحقيق الماهية المولفة من المادة والصورة لتشكل بصورة ابطال فوجبه
اثباتها وبيان احوالها ولما كانت مباحث اثبات المادة موقفا على ثبوت الجزئية
الذي لا يتجزى وجب التصريح **قول** في ابتداء التعليم ان المبدء من الماهية
والصورة واثبات بيانها الى الاله لان ذلك غرضه للتعليم واعترض بان
ما يبرهن عليه في مباحث الجزئية الذي لا يتجزى هو ان الجزئية متشعبة وبلد ان الجسم

من اجزاء العلم
فان قيل ان لا بد قبل النسب من تصور ثبات تصور الموضوع فان
يقول هذا انما يقع في المبادى التي تكون مبادى بالنسبة الى جميع التصورات
التي هي اجزاء للعلم لا مطلقا فان الشرا اذا كان مبدءا لبعض التصورات
دون بعض لم يقع الحكم بان كونه مبدءا يقتض كونه مبدءا قبل الشروع
فلما تصور موضوع العلم مبدءا بالنسبة الى جميع التصورات التي هي اجزاء
لان موضوعات المسائل اما التوابع واما المعارض الذاتية واما المعارض
النوعية واما انواع اعمامه واما تصوراتها الماهية بصورة فيكون مبدءا بالنسبة الى جميع
النسبة الى جميع كذا الاولة في التعليق ان يقال لانه من المبادى التي هي موضوعات
للعلم مطلقا لا بالنسبة الى جميع اجزائه **قول** فلما يريد تحقيق ماهية الجسم
فلا كانت مباحث المادة والصورة من مسائل الالهي وابطال الجزئية الذي والساد
من مسائل الطبي وكان لئلا ان يتوهم خلط المباحث الالهية بالمباحث الطبية
الطبي اشار الى الجواب بان المبدء بالطبيعات التي هي من مبادى الالهية
ليبان شيئا في العلم الاول وكان موضوع الطبي هو الجسم الطبي فلا بد
من تحقيق الماهية المولفة من المادة والصورة لتشكل بصورة ابطال فوجبه
اثباتها وبيان احوالها ولما كانت مباحث اثبات المادة موقفا على ثبوت الجزئية
الذي لا يتجزى وجب التصريح **قول** في ابتداء التعليم ان المبدء من الماهية
والصورة واثبات بيانها الى الاله لان ذلك غرضه للتعليم واعترض بان
ما يبرهن عليه في مباحث الجزئية الذي لا يتجزى هو ان الجزئية متشعبة وبلد ان الجسم

من الاجزاء التي لا يتجزى وما يبرهن عليه في مباحث المادة والصورة هو
ان المادة والصورة موجودتان في الجسم مبدءا ان الجسم مركب منها فان نظرنا
ما يبرهن عليه فلاها من الالهية وان نظرنا الى الماهية فلاها من الطبي
معنى عدم احداهما من الطبي والالهية من الالهية والجواب ان الجسم الجزئي الذي
لا يتجزى لما كان متشعبا غير ان يمكن الجزئية عن احواله بخلاف احوال الجسم
لوجوده فبان يقال بقاءه ان الجسم لا يتجزى متساو وهذا من احوال
الجسم الطبي فيكون من العلم الطبي واما المادة والصورة لوجوده فان
عند علم فلا حاجة الى اعتبار التوابع بل في مباحثها وارجاعها الى مباحث الجسم
مع ان اثبات ان الجسم مركب منها في الحقيقة اثبات انها موجودة تان في
الجسم وهو اثبات اجزاء موضوع العلم وموضوعه واثباته لا يتجزى
في العلم لان الموضوع ما يطلب له اعراض ذاتية وما لم يعلم وجوده
استحال ان يطلب له ثبوت **قول** لكن هذا المطلب لما توقف على بطلان
الذي لا يتجزى لا يقال في توقف تصور الموضوع الذي هو من المباحث
النسوية للعلم على بطلان الجزئية الذي لا يتجزى هو من المسائل
لاننا نقول بكن في المبدءات النسوية بوجه ما والتوقف على بطلان الجزئية
هو التصريح بنهاية الحق فلا دور **قول** جوهر ذو وضع امر قابل للانعكاس
لكنه وبما احتد عن الحيوات فاننا وان لم يكن قابلا للانقسام كلفا
لبن بذات وضع فلا يكون جزءا لا يتجزى **قول** لا يجب الخارج في
النسبة الخارجية هي النسبة المتشعبة وانما يكون باعد الوصلين الخلق والفساد

من اجزاء العلم
فان قيل ان لا بد قبل النسب من تصور ثبات تصور الموضوع فان
يقول هذا انما يقع في المبادى التي تكون مبادى بالنسبة الى جميع التصورات
التي هي اجزاء للعلم لا مطلقا فان الشرا اذا كان مبدءا لبعض التصورات
دون بعض لم يقع الحكم بان كونه مبدءا يقتض كونه مبدءا قبل الشروع
فلما تصور موضوع العلم مبدءا بالنسبة الى جميع التصورات التي هي اجزاء
لان موضوعات المسائل اما التوابع واما المعارض الذاتية واما المعارض
النوعية واما انواع اعمامه واما تصوراتها الماهية بصورة فيكون مبدءا بالنسبة الى جميع
النسبة الى جميع كذا الاولة في التعليق ان يقال لانه من المبادى التي هي موضوعات
للعلم مطلقا لا بالنسبة الى جميع اجزائه **قول** فلما يريد تحقيق ماهية الجسم
فلا كانت مباحث المادة والصورة من مسائل الالهي وابطال الجزئية الذي والساد
من مسائل الطبي وكان لئلا ان يتوهم خلط المباحث الالهية بالمباحث الطبية
الطبي اشار الى الجواب بان المبدء بالطبيعات التي هي من مبادى الالهية
ليبان شيئا في العلم الاول وكان موضوع الطبي هو الجسم الطبي فلا بد
من تحقيق الماهية المولفة من المادة والصورة لتشكل بصورة ابطال فوجبه
اثباتها وبيان احوالها ولما كانت مباحث اثبات المادة موقفا على ثبوت الجزئية
الذي لا يتجزى وجب التصريح **قول** في ابتداء التعليم ان المبدء من الماهية
والصورة واثبات بيانها الى الاله لان ذلك غرضه للتعليم واعترض بان
ما يبرهن عليه في مباحث الجزئية الذي لا يتجزى هو ان الجزئية متشعبة وبلد ان الجسم

بعضهم يقول
بعضهم يقول
بعضهم يقول
بعضهم يقول

والفرق بينهما ان الفاعل يحتاج الى الالة ثقافا فاصلا بالنفوذ وله نوعان احدهما
بالاجسام اللينة والمانع من الصلابة من النفوذ والكسر عصبية الا
صام في الصلابة بالبيان من القوة المانع من الصفا اذ لا يتصور عند
غاية الصفا انفسا للشيء بالصدمة ولكن جعل كل عن الصفر
الصلابة ما فيها من كل من الكسر والقطع فتأمل **قوله** ولا يجب الوهم
المتصور الوهم هو ان يحكم الوهم بان هناك شيئا غير شئ والمانع من الصفا
لان ادراك الوهم اما هو بواسطة الحس الطاهر فانه اذا تصور شيئا غير شئ
ليس فلا يستحقه الجبار فلا يفكر الوهم ببيان طرف عن طرف **قوله** او الوهم
الفعل الفرق بين القسم الوهمي والفرصة ان الوهم ربما لا يفكر غير طرف
عن طرف لغاية الصفا ففقد عن القسم خلاص العقل فانه لا يفكر لا فاعلة
بالجوانب المشتملة على الصغر والكبير والخاص والغير الخاص فان قلت
فكيف يتصور التضاعف في كون لجزء منقسم بالفرق القطع قلت المراد بعدم
فوق قسم الفعل هو ان الشيء اذا كان له حظ من الامتداد يكون منقسما
بالفرق الفعل بعض ان يحكم العقل بان فيه شيئا غير شئ حكما مطابقا للواقع
ولا يكون الصفا والصلابة وغيرها مانعة من خلاف الشك والوهية
واما ما لم يزل امتدادا اصلا فلا يتصور فيه فرق مطابق للواقع فان فرضنا
نقسام فيه لازل قطع لا عبرة به فاما اصل النزاع بين الفريقين هو انه هل
للجسم اجزاء ليس لها امتداد اصلا ام لا والمكسورة ذهبوا الى ان اجزاء
الجسم جواهر ذوات او ضاع ليس لها حظ من الامتداد اصلا فلا يكون

منقسما

الاجزاء الحقيقية

منقسما بالفرق الطابق كما لا ينقسم بالنكر والوصف والحقاء ذهبوا الى ان لجزء
لا يدرى وضع لا يخلو عن امتداد ما فيه وان لم ينقسم فاما واما لكن ينقسم بالفرق الطاق
بن هذا وقد حفظ في هذا المقام اقوام فكلما تنوع احوالهم بعد ما جاز من العلم
قوله وتقدر البرهان على بطلان اعلم ان لشيء في ابطاله كذا يقين انه
ما يبدل على السحابة وجوده مطلقا وهو ان التجزئة بالذات لا بد وان يكون
ما جاز من جهة الفوق غير ما جاز من جهة التحت وكذا الكلام في
سائر الجهات فيكون لكل منجز بالذات انفسا الجهات الثلث لا يقال
هذا الدليل كما يدل على اسمى الجزء يدل على السحابة النقط فكل ما تصور
قابلا لانقول النقط غير مستمرة بالذات وغير مائة للزمان والبداهة
حكم باختلاف الجهات والاطراف في ما كان منجز بالذات ومالي للزمان ومن
ما هو منجز بالعرض فتأمل والله الموفق **قوله** من الطرفين ما يدل على السحابة
تركب الجسم من اجزاء لا ينجز من لا على السحابة مطلقا وهو ما ذكره المصنف من
المتوسط للطرفين عن التلافي وما كان الطرف الثاني كافيا في عرض السحابة
هنا نحن اثبات السحابة الى اورد ولم يتعرض الاورد وتقدر كلامه على
وقد مراد هو انه لو جاز تالف الجسم من اجزاء لا ينجز من لجاز وجوده لكان اجزاء
مرتبة متلافيته واللازم بط فاللزوم متلافيته هذا يكون الملازمة بين
من غير احصاء الى ما نلناه الشارح **قوله** وتقدر افراد مع الترتيب المذكور
ايضا يمكن له على جواز ان ينقسم لتقدر افراده لوجوب اخصاره في شخص
او يجوز السقوط وينفع الاتباع على الترتيب المذكور ولا بد لتفي ذكر من دليل

بطلان البرهان المذكور

بطلان البرهان المذكور

تصور

منه في الوسط والوسط

قوله واللازم تداخل الاجزاء لا يقال ان اربدا التداخل بالكلية فلام
لزم لجواز ان يكون عدم منع الوسط من تلاقطه بين تداخل بعض
من كل من الطرفين فيه وان اربدا التداخل في الحقيقة فلام التداخل لعدم
الوسط والطرفين وعدم ارباد اجزاء على كل من الطرفين الواحد لا التداخل
المراد الاول وضع لزم بناء على جواز ان يكون عدم المنع تداخل بعض
من كل من الطرفين في الوسط غير ضار لان في الوسط لا يقال ما سكر
رفع للسند وهو لا يستلزم ارتفاع المنع الا اذا كان مساويا له ولا مساو
هنا لجواز ان يكون عدم المنع لعدم التلاقط المساواة ههنا مطلوب
منه بالضرورة لان الكلام في الاجزاء التي تتألف الاجسام متساو القابلية
معتبرا وهو انما يصور في التلاقط وعدم المنع عن تلاقط الطرفين لا يكون
الا بالتداخل بالضرورة **قوله** وكذا يستلزم عدم ارباد اجزاء
على كل من الطرفين الواحد ههنا من غير ان حكم الاجزاء في التداخل وعدمه واحد
تداخل اثنان متساوي الملاقات تداخل ثلث او اكثر والافضل في عدمه
منع الواحد عن تلاقط الطرفين تداخل الوسط مع احد الطرفين **قوله**
فلما قاة احدهما تحت ض عليه باننا لان اذ لم يميز احدهما عن الاخر
الوضع كان ملاقات احدهما لا احد الطرفين والا فله لاف ترجيح
بلا منزع وانما يلزم ذلك لو لم يكن منبذ اصلا فلا يلزم من عدم تميز
في الوضع عدم تميزه في سائر الوجوه **قوله** وكذا يستلزم ملاقات
احدهما الثاني يتبين لاحد الطرفين والا فله لاف وهو وضعه فقط

بالضرورة

منه في الوسط والوسط

سطح

منه في الوسط والوسط

بالضرورة فلو لم يميز فيه للينم التوزيع بلا منزع فطعا والكاره ملاقة لا
يلتفت اليه وفقد بعض الفضل والجواب **قوله** عن اصل الاشكال بان ان اخذ
محل التباين من الوسط كانت الاشارة الى احدهما عين الاشارة الى
الاف فليتم ان يكون ما يلاقى احدهما ملاقة بالاف بالضرورة فيكون
لواحد من الطرفين ملاقة للتباين معا فيكونا متلاقطين ولا يكون
الوسط مائفا وفقد ضاه مائفا ههنا وان لم يحد لزم الانقسام فطعا
فقد بدقانه بقدر **قوله** لجواز وجه الجزء الذي لا ينجس من جسم
لجواز احضاره في فقه ولو سلم تعدد افراده فلم لا يجوز ان يتبع الاجزاء
لا بد لتعدد ذلك لتعدد من دليل الاول ان يقال لو ترك الجسم من اجزاء
لا ينجس جاز وجود تلك الاجزاء متلافة بحيث يكون واحد منها على كل من
الجزئين فان هذا دليل لا يد ليد السابق انما هو لبيان امتناع ثالث
الجسم ما لا ينجس لا لبيان امتناع اربعة مطلقا ويمكن منع هذه الملاقة
ايضا بان يقال لان ارباد تركب الجسم من اجزاء لا ينجس جاز وجود تلك
الاجزاء متلافة بحيث يكون واحد منها على كل من الاجزاء لجواز ان يكون
ثالث الجسم متساويا يقع جزء على جزء اخر وجزء اخر على جزء اخر ثم يقع
الخامس بين الاجزاء الاربعة من غير ان يقع واحد منها على الملتزم وفقد
في بانه على تقدير تركب الجسم من اجزاء لا ينجس يجوز بالضرورة ان يقع
جزان متساويان ويقع على احدهما جزء ثالث فاذا تحرك اربعة الثالث فاما
نفاذ الحركة اما حركته على الجزء الاول يتابعه او على الجزء الثاني او عند

بالضرورة

ن

منه في الوسط والوسط

بفتح
الاسم
الحمد

لا قطعاً ولا استراحاً هو متصل ^{بشيء} من غير ذلك لا يقطع عمله من غيره
 الجسم الذي هو متصل واحداً ^{بشيء} حد ذاته ولا منفصل لا متوارده بطرء عليه
 لا نقصان فلا يتم الدليل على اثبات المبعوث ^{بشيء} وفي بعض هذا الاشكال فقال
 ان تلك الاجسام الصغار متوافقة في الماهية على منسوب واحد ^{بشيء} لا يجب الخارجه لا قطعاً ولا استراحاً
 من تلك الاجسام بفرض فيه جزءان متوافقان في الماهية ومتوافقان فيما
 لتلك الاجسام المتناسلة فيجو ^{بشيء} على المتصلين الاتصال وعلى المتصلين الاتصال
 لا قطعاً ولا استراحاً هو متصل ^{بشيء} من غير ذلك لا يقطع عمله من غيره
 الجسم الذي هو متصل واحداً ^{بشيء} حد ذاته ولا منفصل لا متوارده بطرء عليه
 لا نقصان فلا يتم الدليل على اثبات المبعوث ^{بشيء} وفي بعض هذا الاشكال فقال
 ان تلك الاجسام الصغار متوافقة في الماهية على منسوب واحد ^{بشيء} لا يجب الخارجه لا قطعاً ولا استراحاً
 من تلك الاجسام بفرض فيه جزءان متوافقان في الماهية ومتوافقان فيما
 لتلك الاجسام المتناسلة فيجو ^{بشيء} على المتصلين الاتصال وعلى المتصلين الاتصال

والله اعلم بالصواب

لا يكون

لا يقال الماهية المستغنية لا تحتاج الى كلام اللهم الا ما في خارج عنه وذلك
الماضي لازما لما فيه والا لا تحسنه في شئ واحد وان لم يكن لازما يمكن
مشارفة فيكون قابلا للاقتضال بالفعل وحصل المطر واعتبر بان هذا
السلام جدولي لا يجدى نقعا اذا قلنا ان لغو لا يجوز ان يكون الا بال
مركبة من اجسام صغار متناهية في الماهية بحيث لا يوجد فيها جسمان صغيران
متوافقان في الطيف وان لا يكون بشئ من تلك الصغار قابلا للاقسام غير
الخاصة **قوله** لا يتفك عنه الانفصال فان قلت ان اراد ان لا يتفك عن
الاتصال المطلق فلم يكن هذا البناء ان يكون الا هو القابل للاتصال
بفصل لان الاتصال لا يعدم عند الانفصال بالكلية بل يتركز بالاتصال
الواحد ويحصل الاتصالان الا ان قال لا يتفك عن البناء بالاتصال
الذي لا الانفصال في الالة والاجتماع لا يلزم في الامع الانفصال في الالة
لا مع الانفصال الزايل وان اراد الانفصال الخصوص الحاصل فلازم لزوم
قلت الماده الثاني ووجه اللزوم هو ان الصورة في طرف بان الاتصال
شرا واهلا لا يفرد في اصلا واذ اطر على الاتصال فلا شك ان لا يبين
ذلك الفصل الواحد بعينه وهذا ورس بل يعدم ويخرج متصلا وان
فظهر ان الاتصال الحاصل في صورة لازم لها يعدم تلك الصورة با
فداه فاما **قوله** والقابل ان يكون وجهه مع الفعل ان القابل
للغير الشئ يجب ان يكون موجودا عند وجهه مبنيا لان القابل للشئ هو
صورت به ويجب بقائه الوصف عند وجهه الصفة والابتنم وجهه الصفة
بوجهه الصفة لا يكون الانفصال لكونه الالة بل بان

الاجسام الصغار المتناهية في الماهية بحيث لا يوجد فيها جسمان صغيران متوافقان في الطيف وان لا يكون بشئ من تلك الصغار قابلا للاقسام غير الخاصة

الاجسام الصغار المتناهية في الماهية بحيث لا يوجد فيها جسمان صغيران متوافقان في الطيف وان لا يكون بشئ من تلك الصغار قابلا للاقسام غير الخاصة

الاجسام الصغار المتناهية في الماهية بحيث لا يوجد فيها جسمان صغيران متوافقان في الطيف وان لا يكون بشئ من تلك الصغار قابلا للاقسام غير الخاصة

بدون موصوفها وهو مستحيل **قوله** قالنا بل لا يتصل ما يقبل الانفصال الو
صفا من عليه بان الاتصال على ما ذكره من التسبب عبارة عن تسبب
زوال مضاف الى اتصال واحد وحصول مضاف الى اتصالين ولا
شك انما انما طرأ وقعا على الانفصالات الثلاث فانه لا يمكن للاتصال
لانه عبارة عنها فلا يكون القابل للاتصال هو ما يقبل الانفصال بل
بينما يتبين كل واحد ان المادتين والافعال واحد وحصول اتصال
بين ايتين زوال الاتصال عن شئ موصوف بالاتصال وحصول اتصال
اثنين لذلك الموصوف ولا شك ان القابل زوال الاتصال عن الموصوف
وحصول اتصالين اثنين له هو ذلك الموصوف لا الانفصالات فان
القابل للتقابلين هو ما يتوارد عليه التباين مع بقائه على حده الشخصية
الا بانه ان القابل لسوالب البياض وحصول السواد هو الجسم الذي يتولد
عليه البياض والسواد مع بقائه على صفة الشخص في حالته وطوره والامر بمرور
والر والحصول على الانفصالات لا يستلزم ان يكون قابلا لها قطرية
قوله والقابل للاتصال هو ما يقبل الانفصال الواحد **قوله** فيكون محلا للصورة
فيل هذا فترجع بعد ان ليس له من كون الشئ محلا للزم كونه لان الجسم
محلا للعدم والالتم كون الشئ محلا لنفسه واعلم ان الشارح لما اراد ان الجسم
بالانفصال يتناهى الظاهر وصف المتصل احاط به الانفصال هذه المقتضى محل
قوله عليه الاشكال والنوم اراد بالاتصال الصورة المتصلة في اتصال
فمن مراد من غير الشئ تلك المقتضى ومحمول مقالهم في هذا المقام ان
الاجسام الصغار المتناهية في الماهية بحيث لا يوجد فيها جسمان صغيران متوافقان في الطيف وان لا يكون بشئ من تلك الصغار قابلا للاقسام غير الخاصة

الاجسام الصغار المتناهية في الماهية بحيث لا يوجد فيها جسمان صغيران متوافقان في الطيف وان لا يكون بشئ من تلك الصغار قابلا للاقسام غير الخاصة

الاجسام الصغار المتناهية في الماهية بحيث لا يوجد فيها جسمان صغيران متوافقان في الطيف وان لا يكون بشئ من تلك الصغار قابلا للاقسام غير الخاصة

الاجسام الصغار المتناهية في الماهية بحيث لا يوجد فيها جسمان صغيران متوافقان في الطيف وان لا يكون بشئ من تلك الصغار قابلا للاقسام غير الخاصة

الاجسام الصغار المتناهية في الماهية بحيث لا يوجد فيها جسمان صغيران متوافقان في الطيف وان لا يكون بشئ من تلك الصغار قابلا للاقسام غير الخاصة

الاجسام الصغار المتناهية في الماهية بحيث لا يوجد فيها جسمان صغيران متوافقان في الطيف وان لا يكون بشئ من تلك الصغار قابلا للاقسام غير الخاصة

في الحرف بعض الاجسام فتبين الامتناع بدون الحرف الذات وهو المظن
ولا بد على ان يقال لا يجوز ان يخلو عن الامكان والوجود والامتناع
الذات وتبين بانها هي الذات بين الامكان الذاتي والوجود الذاتي
والامتناع الذاتي خاصة بالثبوت سواء كان بالثبوت والوجود او بالعدم
لغيره وهذا مما يقتضيه **قول** فلو حصر الفنى بذاته اه قبل عليه استغناء النفس
بالذات عن الحرف ان كان عبارة عن الحرف عاكره وهو امكن وجوده بدون
الحرف نظرا الى الذات مع قطع النظر عن الاخبار لا يمكن هذا الامكان متفكرا في ذاته
الشئ عند حلوله في ذلك الحرف لان اللازم من ظهور الحرف هو الافتقار الى الحرف
كما يجب به ولو عجب الغير والافتقار الى الحرف لا يرفع الاستغناء الذاتي بالمتن المذكور فلا يلزم
التحيز اصلا والجواب ان الاحتياج والاستغناء متباينان اذا الاستغناء هو امكن
الوجود بدون الحرف والاحتياج هو عدم امكن الوجود بدون الحرف غاية الامر ان
فاعلا هو حصة محل الشئ هو الذات وفاعلا في الغير وتعد الفاعلا
بجوز اجتماع المتباينين فاذ طرأ عليه طرأ وكذا عجب الغير بغير الاستغناء
لوعب الذات لا امتناع اجتماع المتباينين فبذلك يختلف الحرف وقيل ان يقال
هذا الدليل لزم ان لا يخل السواد مثلا في الجسم المعين طرأ ان الدليل بعينه
اذ يقال في السواد مع قطع النظر عن الاخبار اما ان يمكن وجوده بدون
هذا الجسم المعين في معين آخر او لا فان كان الاول مستغنا عنه عجب الذات
فلزم ان لا يجزى فيه **وان** كان الثاني كان ممنا جال عجب الذات فلزم ان
لا يوجد في معين آخر فبذلك الدليل مستوفضا به والجواب اخبار الاول

فله كان

فله كان مستغنا عنه بالذات مسلم فلو قبله ان لا يخل فيه م وانما يلزم
ذلك لو لم يكن ممنا جال عجب الذات الى الجسم الذي هو حصة
وهذا لا ينافي في التبع لانه ان اعم لم يضر احتياج الصورة اليه لكونه
هو حصة الاول بالذات بالذات لا يوجد عطف الصورة الى حصة الذات
الباقي **المطرق** واجبا بان لا يخل بالصوره الاتصال حتى هذا الجواب
على ما ذكره بعض النظار ان يكون الحرف في الجسم الكلي لا يخل في
نفس الدليل السابق اذ لا يمتنع لامتناعه في نفس ذاته ويطلق على
الاتصال بالغير فتقول هذا الاتصال بطرء عليه الاتصال فبالله لا يمكن
ان يكون هذا الاتصال كغيره وهو المراد بالصوره هنا واما اخباره فانه
الامتداد لوجوده حاله في السواد وسمى بالصورة بهذا الاخبار فليس
ملي ظاهرا في هذا المتاع فلا دور **قول** بل اورد هذا الحكم على سبيل التوضيح
ان سلم الشارح ان الحكم على سبيل التوضيح متوقف على وجود الصورة اعم فبعض احتياج الصورة اليه
انما تقدم المراد وان لم يسلم فتدرك فيما قبل بان الجسم المتصل بطرء عليه
الاتصال وهو حكم بالمتن على الصورة الجسم المتصلة **فصل** في اتصال
الاتصال لان الاتصال بالغير فبالله لا يخل بالصوره الاتصال حتى هذا الجواب
الا الصورة المتصلة في الشارح ان الحكم على الجسم المتصل بطرء والاتصال
في اخبار السواد في الجسم ولم يبق الحكم عليه بطرء والاتصال الا الصور
المصلة وهذا في اجزاء السؤال فاصل **قول** واما ثانيا فلان
فله لكونه الصورة بقوله الاتصال متوقف على وجوده **اقول**

في الحرف بعض الاجسام فتبين الامتناع بدون الحرف الذات وهو المظن
ولا بد على ان يقال لا يجوز ان يخلو عن الامكان والوجود والامتناع
الذات وتبين بانها هي الذات بين الامكان الذاتي والوجود الذاتي
والامتناع الذاتي خاصة بالثبوت سواء كان بالثبوت والوجود او بالعدم
لغيره وهذا مما يقتضيه قول فلو حصر الفنى بذاته اه قبل عليه استغناء النفس
بالذات عن الحرف ان كان عبارة عن الحرف عاكره وهو امكن وجوده بدون
الحرف نظرا الى الذات مع قطع النظر عن الاخبار لا يمكن هذا الامكان متفكرا في ذاته
الشئ عند حلوله في ذلك الحرف لان اللازم من ظهور الحرف هو الافتقار الى الحرف
كما يجب به ولو عجب الغير والافتقار الى الحرف لا يرفع الاستغناء الذاتي بالمتن المذكور فلا يلزم
التحيز اصلا والجواب ان الاحتياج والاستغناء متباينان اذا الاستغناء هو امكن
الوجود بدون الحرف والاحتياج هو عدم امكن الوجود بدون الحرف غاية الامر ان
فاعلا هو حصة محل الشئ هو الذات وفاعلا في الغير وتعد الفاعلا
بجوز اجتماع المتباينين فاذ طرأ عليه طرأ وكذا عجب الغير بغير الاستغناء
لوعب الذات لا امتناع اجتماع المتباينين فبذلك يختلف الحرف وقيل ان يقال
هذا الدليل لزم ان لا يخل السواد مثلا في الجسم المعين طرأ ان الدليل بعينه
اذ يقال في السواد مع قطع النظر عن الاخبار اما ان يمكن وجوده بدون
هذا الجسم المعين في معين آخر او لا فان كان الاول مستغنا عنه عجب الذات
فلزم ان لا يجزى فيه وان كان الثاني كان ممنا جال عجب الذات فلزم ان
لا يوجد في معين آخر فبذلك الدليل مستوفضا به والجواب اخبار الاول

هذا الجواب ان اللازم من الحكم على الصورة بنسبة الانتصار
 هو اعتقاد وجه الصورة وهو لا يتوقف على اعتقاد وجه الهيولى
 فلا دور وهو بالحق راجع الى ما ذكره المتضمن للجواب **قوله**
 واما الجواب ففصل ظاهر مما يقتضيه هذا الجواب **قوله** بالانتصار الى الجوهر
 الفصل في ذاته وليس هو الا القوة الجوهرية الا ان المطلق عليه الانتصار بانه
 لا الفن المصدر فلا عبارة في ذاته **قوله** فكل الجود هو كنه يكون فكل الجود
 مع ان في بيان ان المراد بالقدار الامر بالفصل الزم هو عرض كان المراد
 بالصورة الامر بالفصل الزم هو جوهر غايه الامر انه اطلاق الانتصار على الفصل
 مبالغة وان كان في ايضا اي من مراد الفصل الابه **قوله** ان لو ثبت ان الصورة
 الجوهرية فوجب ان يكون مرسم لا بد من الجوهر الابدعي فصل الفصل
 مما سطر ان تحت الظاهر في الجود والوجه فالطبيعة الجوهرية في الخارج في خلق
 مختلفة حسب فصولها النوعية في ذاتها فلا في الاقسام واللوازم خلاف
 الطبيعة النوعية فانها مفصلة لا يتصور اختلاف في لوازمها **قوله** ولا شك ان
 ما هي نوعه وذلك مما لا سبيل الى اثباته فان ما ذكره من اختلافها بالاد
 الخارج عنها مسلم كمن اعصارا خلافا فيهم فان الطبيعة الجوهرية مطلقا
 امر بمسهم كالمقدار ولا يتصور وجودها الا بان تتوحد بفصول متنوعة
 ويوحدونها في امور خارجة عنها فلم انما ليست كذلك **قوله**
 وان كانت الصورة الجوهرية خاتبة مختلفة في الجوهر انما سلمنا ان الصورة
 الجوهرية خاتبة مختلفة لكن الهوية الانتصار المشترك بين الاجسام كلها الا ان

طسوة واد
 هذا الجواب ان اللازم من الحكم على الصورة بنسبة الانتصار
 هو اعتقاد وجه الصورة وهو لا يتوقف على اعتقاد وجه الهيولى
 فلا دور وهو بالحق راجع الى ما ذكره المتضمن للجواب **قوله**
 واما الجواب ففصل ظاهر مما يقتضيه هذا الجواب **قوله** بالانتصار الى الجوهر
 الفصل في ذاته وليس هو الا القوة الجوهرية الا ان المطلق عليه الانتصار بانه
 لا الفن المصدر فلا عبارة في ذاته **قوله** فكل الجود هو كنه يكون فكل الجود
 مع ان في بيان ان المراد بالقدار الامر بالفصل الزم هو عرض كان المراد
 بالصورة الامر بالفصل الزم هو جوهر غايه الامر انه اطلاق الانتصار على الفصل
 مبالغة وان كان في ايضا اي من مراد الفصل الابه **قوله** ان لو ثبت ان الصورة
 الجوهرية فوجب ان يكون مرسم لا بد من الجوهر الابدعي فصل الفصل
 مما سطر ان تحت الظاهر في الجود والوجه فالطبيعة الجوهرية في الخارج في خلق
 مختلفة حسب فصولها النوعية في ذاتها فلا في الاقسام واللوازم خلاف
 الطبيعة النوعية فانها مفصلة لا يتصور اختلاف في لوازمها **قوله** ولا شك ان
 ما هي نوعه وذلك مما لا سبيل الى اثباته فان ما ذكره من اختلافها بالاد
 الخارج عنها مسلم كمن اعصارا خلافا فيهم فان الطبيعة الجوهرية مطلقا
 امر بمسهم كالمقدار ولا يتصور وجودها الا بان تتوحد بفصول متنوعة
 ويوحدونها في امور خارجة عنها فلم انما ليست كذلك **قوله**
 وان كانت الصورة الجوهرية خاتبة مختلفة في الجوهر انما سلمنا ان الصورة
 الجوهرية خاتبة مختلفة لكن الهوية الانتصار المشترك بين الاجسام كلها الا ان

هذا الجواب ان اللازم من الحكم على الصورة بنسبة الانتصار
 هو اعتقاد وجه الصورة وهو لا يتوقف على اعتقاد وجه الهيولى
 فلا دور وهو بالحق راجع الى ما ذكره المتضمن للجواب **قوله**
 واما الجواب ففصل ظاهر مما يقتضيه هذا الجواب **قوله** بالانتصار الى الجوهر
 الفصل في ذاته وليس هو الا القوة الجوهرية الا ان المطلق عليه الانتصار بانه
 لا الفن المصدر فلا عبارة في ذاته **قوله** فكل الجود هو كنه يكون فكل الجود
 مع ان في بيان ان المراد بالقدار الامر بالفصل الزم هو عرض كان المراد
 بالصورة الامر بالفصل الزم هو جوهر غايه الامر انه اطلاق الانتصار على الفصل
 مبالغة وان كان في ايضا اي من مراد الفصل الابه **قوله** ان لو ثبت ان الصورة
 الجوهرية فوجب ان يكون مرسم لا بد من الجوهر الابدعي فصل الفصل
 مما سطر ان تحت الظاهر في الجود والوجه فالطبيعة الجوهرية في الخارج في خلق
 مختلفة حسب فصولها النوعية في ذاتها فلا في الاقسام واللوازم خلاف
 الطبيعة النوعية فانها مفصلة لا يتصور اختلاف في لوازمها **قوله** ولا شك ان
 ما هي نوعه وذلك مما لا سبيل الى اثباته فان ما ذكره من اختلافها بالاد
 الخارج عنها مسلم كمن اعصارا خلافا فيهم فان الطبيعة الجوهرية مطلقا
 امر بمسهم كالمقدار ولا يتصور وجودها الا بان تتوحد بفصول متنوعة
 ويوحدونها في امور خارجة عنها فلم انما ليست كذلك **قوله**
 وان كانت الصورة الجوهرية خاتبة مختلفة في الجوهر انما سلمنا ان الصورة
 الجوهرية خاتبة مختلفة لكن الهوية الانتصار المشترك بين الاجسام كلها الا ان

ان یقیناً انقسم

ان بقدر الالتصاق في جهة واحدة بقدر فخط الجبهة السطحية وكذا الانتماء في جهة واحدة
لجانب الجسم اقول انما زكرك لان المتابعة هي هنا وفيه مغنيت عن القيد **قوله** في كل سطح من
الخطين ان يثبت بتلاقي كل واحد من متقابلين بالانتماء فلا بد من هذا القيد الا انما هو التعلق
لزوج الامام في جهة العرض لئلا يكون الاعلى التلاقي والحق على هذا الوجه جعل في وجهه
بني لا رادة التوسط على هذا الوجه **قوله** مما طرفا السطحين وانما فرض توسط الخط
المتقابلين للسطحين المرصين الذين يحاط بهما فالسطحين لان وجود الخط الواحد
وقدر افرادهما لا يشبه **قوله** اطراف ونباتات للنفاد بس فان السطح اذا انشعب
في احد من نباتات فخطه فلا شك انه يوجر هناك شئ ممتد في جهته هو السطح
اذا انشعب السطح في احد من جهتيه فخطه يوجر هناك بعد ممتد في جهة واحدة وهو
الخط واذا انشعب الخط امتداده يوجر هناك شئ لا يمتد في جهة فلا ينقسم اصلا
هو النقط والردا بالنباتات هنا لا انقطاع لا التباين في التباين فلا بد ان
سطح اكثر من شئ انه لا خط فيه بالفعل اصلا لان تناهيه نفس التباين في المقدار
لا يمتد الا انقطاع فان سطح اكثر من لا انقطاع **قوله** واما النظر الواقع في
استحالة تداخل الخطوط فليس بشئ اذ هذا النظر وارد وذكر لان امتناع التداخل
في الجدار من جهة هو مقدار **قوله** لا مقدار له اصلا لا يمتد في التداخل يوجر من
الوجه واما مقدار في جهة واحدة فخط امتنع التداخل فيه من تلك الجهة فقط **قوله**
مقدار في جهتين امتنع التداخل فيه من تلك الجهتين دون الجهة الثالثة واما مقدار
في جميع الجهات امتنع التداخل فيه بالكلية ولما لم يكن للخط مقدار متاف في جهة العرض لم
يتمتع ان يتداخل الخطان او اكثر في تلك الجهة واما قوله هذا الناظر مستوفى في الفيلسوف

ان يقد الانقسام في جهة واحدة بفرد فقط يخرج السطح وكذا الانقسام في جهتين
 يخرج الجسم اقل انما كان لان التباينة هي ما فيه معنى عن الغير **فقط** ان
 الخطين ان يحد بتلافتا في كل واحد من سطحيين بالانقسام فلا بد من هذا الفيد الا ان
 لزوم الانقسام في جهة العرض لما لم يكن الا على التلافي والحد على هذا الوجه جلا في
 بنة لا رادة التوسط على هذا الوجه **فقط** على طرفا السطحين وانما فرض نول السطح
 المستطيلين للطين الرضين الذين على طرفي السطحين لان وجود السطحين
 وقد افردا على لا يشبه **فقط** اطراف ونباتات للنفاد بس فان الجسم اذا انقسم
 في احدى جهات فقط فلا شك انه يوجد هناك شئ ممتد في جهتين هو السطح
 اذا انقسم السطح في احدى جهتيه فقط يوجد هناك بعد ممتد في جهة واحدة وهو
 الخط واذا انقسم الخط في احدى جهتيه لا يبقى في جهة فلا ينقسم اصلا
 من النظم والراد كما بالنبات هنا الانقطاع لا التباينة في المنقار فلا بد ان
 سطح الكرة متناوع انه لا خط فيه بالخل اصلا لان تناوبه في التباينة في المنقار
 لا بعض الانقطاع فان سطح الكرة لا انقطاع **فقط** واما النظر الواقع في
 استحقاقه تناوب الخطوط فليس بشئ اذ هذا النظر وارد وذكر لان امتناع التداخل
 في المنقار بد من جهة هو مفاد **فقط** لا مفاد اصلا لا يتبع في التداخل يوجد من
 الوجوه واما مفاد متدار في جهة واحدة فقط امتنع التداخل في من تلك الجهة فقط واما
 متدار في جهتين امتنع التداخل في من تلك الجهتين دون الجهة الثالثة واما مفاد
 في جميع الجهات امتنع التداخل في بالجهة ولما لم يكن للخط متدار في جهة العرض لم
 يمتنع ان يتداخل الخطان او اكثر في تلك الجهة واما قوله هذا انظر معني في الفلبسني

الزمان

Handwritten text in Devanagari script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

الزمان الذي هو مقدار الحركة بعض القطع وهو غير موجه ضرورة ان مقدار
غير الوجه لا يكون موجه ابل هو امر يحصل في الجوار من سبلان الزمان الذي هو النفس
يسمى بالان السال والتارة هي فدا على الضرورة في وجه ذلك الامر الوجه سلك
قوله اذ ليس شيء منها عجب يسع قطع المسافين اه اما الحركة البطيئة فلان الحركة البطيئة
الموافقة للافتراء الحركة السريعة لا يسع قطع المسافة الطويلة لتقصاها علة واما
الحركة السريعة فلان الحركة السريعة للموافقة للحركة البطيئة الافتراء والسر لا يسع قطع
المسافة القصيرة لتزادنا عليه والمعاد من كون ذلك الامر واسعا قطع المسافين كونه
ساويا له كان غالب له ومنطبق عليه **قوله** هو ان الابعاد التي عبرة الاجسام اه و
والمراد بالابعاد هنا هو الامتدادان للقطب ولا يلزم وجه عام بالافتراء اليه كالكثرة و
الابعاد الممكنة الفرض في كل جسم غير متناهية والعبرة هنا هو الابعاد الثلاثة التي تنطاطح على
الزوايا القوائم السماء بالطول والعرض والعمق لان الحكم المكنان فرضا خاصا للجسم
يمتاز بها عن السطح فان السطح وان امكن فيه فرض الابعاد الثلاثة المتناطحة لكن لا على
زوايا قوائم بل على مادة ومنفرد **قوله** اثنتان من هذه الجهات الست وهي التوازي
والتي صنفنا ان اعلم ان لنا جهات مطلق ومطلق للجهات اما الجهات المطلقة
فهي متشابهة الاشارات او متشابهة الالحالات المتشابهة على اختلاف القولين والوقوف
والتي للزمان متماثلين لا يبعد لان اصلا لان التوافق متماثل متشابه الا ان
الذي يلى رأس الانسان بالطبع امر الطرف الذي اذا دخل الانسان وطبع كان
رأسه اليه والتي هي متشابهة الاشارة الذي يلى قدمه بالطبع امر الطرف الذي
اذا دخل الانسان وطبع كان قدمه اليه فالقوة والسفر بهذا المعنى لا يفسد في انفسه

الحمد لله
الذي هدانا لهذا
الذي كنا نكفر

3. 4. 5.

والا فله هو العليم لان الاكل اذا
انقضى من فلك القوس كانت الجهة العليا
قطعا كقوسنا اخره
حصة النور سنود
الى ما يابا بالمال

قوله فان التحوك انما يتحرك الى شئ ليجعل فيه هذا الجسم فان التحوك الى جهة انما يتحرك
 للوصول اليها والقرين منها لا يحصل فيه الا **قوله** والاول ان يقال فان التحوك انما يتحرك
 الى شئ ليجعل فيه كما اذا تحركت الى المكان والقرين منه او الى صورة اليه كما اذا
 تحركت الى الجاهات **قوله** وكذا انوجه التحوك بالحركة المستقيمة اشار بزيادة قوله بالقرين
 للمستقيمة لادفع ما يقال لان ان توجه التحوك الى المعلوم هو مستقيم فانه لا يتحرك الى غير ذلك
 الباطن الوجه الى السواد المعلوم فغير جاز ان يكون المعلوم مقصدا ومتوقفا للتحوك
 وتوجيه الرفع ان الكلام في الحركة المستقيمة التي هي الحركة الاجبية وما ذكرته من قبيل
 الحركة الكسبية فلا يرد نقضا والفرق ان التحوك في الكسبية يتحرك الى شئ لا يحصل فيه
 او الوجه عند التحصيل بهذه الحركة فلا بد وان يكون مقصدا محال الحركة لتلازم تحصيل
 الى اصل محال والتحوك في الاجبية فانما يتحرك الى شئ ليجعل فيه او عنده والغرض من التحوك
 حاكما بامتناع الحركة الى المعلوم للحصول فيه او عنده **قوله** فان التحوك بالحركة المستقيمة
 في الداء مثلا ينصير المكان الذي يحصل فيه عند انتهاء حركته مع انه ليس بموجود حال
 الحركة عند من يقول ان الحركة هو السطح الباطن لان انما يحصل بالتحرك في غير انبعاث
 لا يقال الداعي ان مقصود التحوك يجب ان يكون موقوفا في جهة لا يتغير هذا
 الحكم مشترك بين الحركة في الكسبية والحركة الاجبية فيصير التفتيد بعد الحركة المستقيمة او حركتها
 قائل **قوله** في هذه الاية اما اليه او عند لا يقال للحركه ثم جاز ان يكون برمود حركتها
 تلك الحركة في المقصد لا عنه ولا اليه لاننا نقول هذا بناء ما يجب لجهة لاننا نقول هذا بناء
 واليه الحركة فلو فرض الحركة في الجهة كانت الجهة مساوية لاجبة **قوله** اما ان الوجه لا بد وان
 يكون في ملاء مشابه ان في داخل نحن جسم واحد ان اراد يكون يقين وضع لجهة

الحركة المستقيمة
 الحركة الاجبية
 الحركة الكسبية
 الحركة المستقيمة
 الحركة الاجبية
 الحركة الكسبية

الحركة المستقيمة
 الحركة الاجبية
 الحركة الكسبية
 الحركة المستقيمة
 الحركة الاجبية
 الحركة الكسبية

جسم

في ملاء مشابه ان يكون لجهة من اجزاء الملاء المتشابه وهذه النقطة مستديرة لان
 جزء الجسم لا امتناع للجزء الذي لا يتحرك وما حكمه وقد بين فيها سبق امتناع كون
 لجهة جسم اقدم قبل لجهة الامتناع في امتداد ما ذكره وجوب كونه الجسم
 قابلا للامتثال في جميع الامتدادات وان اراد يكون يقين وضع لجهة في ملاء مشابه
 ان يكون لجهة متناهية وضعية في داخل نحن الملاء المتشابه فلا في السلسلة عدم التماثل
 للجهتين بالطبع فانه يمكن ان يفرض في الملاء المتشابه سطح ونقطة وهما مختلفان بال
 طبيع فالاول ان يراد المعنى الثاني وتبين استحالته بان التماثل في الملاء في داخل
 الملاء المتشابه امور وهي غير موجودة في الخارج ولجهة موجودة في الخارج فلا يكون
 التماثل في الملاء في جهة واعلم ان المراد يكون يقين وضع لجهة في الملاء او الملاء
 ان يكون الملاء والطلا معينا لوضعا فلا يبعد ان يقال ان لجهة السفلى اعني النقطة
 المركزية يقين وضعية في داخل نحن الملاء المتشابه الذي هو الارض لا داخل يقين
 جهة السفلى وانما المعنى للاحول الجسم المحيط بالارض هو غايته البعد عن **قوله** وغاية البعد
 لا يتحرك وبالجسم الذي ليس كسريه اما البعد الداخلي فليس كذلك فليس عن قريب واما البعد
 الخارجي عنه فلا كما يفرض انه ابعد لم يكن ابعدا ولكن ان يفرض ما هو الا بعد
 ذلك لا بعد **قوله** يتساوى بعد ما عن سطوحه وضطوطه ان لم يرد بان يتساوى بعد ما
 عن السطوح والخطوط ان عن السطوح كبعد ما عن الخطوط والزاوية باضرونة ان
 بعد ما عن الخطوط والزاوية اكثر كثيرا من بعد ما عن السطوح كبعد ما عن السطوح
 الباقية وبعد ما عن السطوح كبعد ما عن باقية وبعد ما عن السطوح كبعد ما عن باقية
 عن باقية **قوله** فالنقطة الوسطية لا يكون غايته البعد بالجهة الى سطح ما لا يتحرك

الحركة المستقيمة
 الحركة الاجبية
 الحركة الكسبية
 الحركة المستقيمة
 الحركة الاجبية
 الحركة الكسبية

الحركة المستقيمة
 الحركة الاجبية
 الحركة الكسبية

لا بد من العلم وما يشبهها بسيطة بحسب الحقيقة لتكسبها من العناصر الاربع التي هي اجزاء
 من ارض من ارضها بل يجب الحس ولا يكون الفلك بسيطاً لا صفة ولا امتداداً لا
 المحسوس منه ليس بملك ويرسم بان الجسم الذي لا يتكسر من اجسام مختلفة الطباع
 وعلى هذا ايضا لا يكون الجسم وتطابقه بسيطاً بل هو بسيط بل هو بسيط كونه لا يتغير
 في بساتن الفلك حسب الحقيقة لهذا الاعتبار انهم من الاول وهو المبدأ **قوله**
 واما الصفة فلان الفلك محدد لطول هذا الذي لا يتغير على بساطة الفلك الا
 عظم الذي هو محدد الجوانب لا على بساطة الفلك مطلقاً والمورد في اجزاء بساطة الفلك
 مطلقاً فلا يتم التسمية **قوله** وكل ما يكون كذلك فالجسم مجردة قبل ان اراد القائل
 ما به في كونك اراد القائل الزاوية بالية الى ذات الطالب وان اراد القائل الزاوية
 بالية الى الطالب من حيث هو طالب فليس كذلك لا يستلزم المطابقة فيكون ان يكون الحدود
 قابلاً للحركة المستقيمة فيكون اذا من غير من مفرقة عليها ومن غير اننا طالع صفة وتلك
 ارض من ارضه وليس في ارضه من اجزاء الحدود بالزوايا على طرفيها **قوله** وقيل
 لا وان قال ذلك لا يكون كذلك فالجسم مجردة لا بد من قول **قوله** واما الذي
 وهو ان ما قيل كذا لا يقبل الحركة المستقيمة فهو بسيط في قياس ما ذكره من البيان
 انما يدل على كونه قولنا بعض ما لا يقبل الحركة المستقيمة الذي هو الفلك مركب وهذا
 اخبر من تيقن الكبر وهو قولنا بعض ما لا يقبل الحركة المستقيمة مطلقاً مركب
 كونه لا يصدق لا يستلزم كونه الا في قولنا **قوله** صفة الكبر والكل ويمكن ان يدعى
 الكبر ليس قولنا طلاً لا يقبل الحركة المستقيمة فهو بسيط سواء قلنا او غيره
 بل قولنا كذا لا يقبل الحركة المستقيمة فهو بسيط وما ذكره من البيان لا يدل على كونه بسيطاً

في قوله لا بد من العلم وما يشبهها بسيطة بحسب الحقيقة لتكسبها من العناصر الاربع التي هي اجزاء
 من ارض من ارضها بل يجب الحس ولا يكون الفلك بسيطاً لا صفة ولا امتداداً لا المحسوس منه ليس بملك ويرسم بان الجسم الذي لا يتكسر من اجسام مختلفة الطباع

الجسم والعلم

لا بد من العلم وما يشبهها بسيطة بحسب الحقيقة لتكسبها من العناصر الاربع التي هي اجزاء
 من ارض من ارضها بل يجب الحس ولا يكون الفلك بسيطاً لا صفة ولا امتداداً لا المحسوس منه ليس بملك ويرسم بان الجسم الذي لا يتكسر من اجسام مختلفة الطباع
 وعلى هذا ايضا لا يكون الجسم وتطابقه بسيطاً بل هو بسيط بل هو بسيط كونه لا يتغير
 في بساتن الفلك حسب الحقيقة لهذا الاعتبار انهم من الاول وهو المبدأ **قوله**
 واما الصفة فلان الفلك محدد لطول هذا الذي لا يتغير على بساطة الفلك الا
 عظم الذي هو محدد الجوانب لا على بساطة الفلك مطلقاً والمورد في اجزاء بساطة الفلك
 مطلقاً فلا يتم التسمية **قوله** وكل ما يكون كذلك فالجسم مجردة قبل ان اراد القائل
 ما به في كونك اراد القائل الزاوية بالية الى ذات الطالب وان اراد القائل الزاوية
 بالية الى الطالب من حيث هو طالب فليس كذلك لا يستلزم المطابقة فيكون ان يكون الحدود
 قابلاً للحركة المستقيمة فيكون اذا من غير من مفرقة عليها ومن غير اننا طالع صفة وتلك
 ارض من ارضه وليس في ارضه من اجزاء الحدود بالزوايا على طرفيها **قوله** وقيل
 لا وان قال ذلك لا يكون كذلك فالجسم مجردة لا بد من قول **قوله** واما الذي
 وهو ان ما قيل كذا لا يقبل الحركة المستقيمة فهو بسيط في قياس ما ذكره من البيان
 انما يدل على كونه قولنا بعض ما لا يقبل الحركة المستقيمة الذي هو الفلك مركب وهذا
 اخبر من تيقن الكبر وهو قولنا بعض ما لا يقبل الحركة المستقيمة مطلقاً مركب
 كونه لا يصدق لا يستلزم كونه الا في قولنا **قوله** صفة الكبر والكل ويمكن ان يدعى
 الكبر ليس قولنا طلاً لا يقبل الحركة المستقيمة فهو بسيط سواء قلنا او غيره
 بل قولنا كذا لا يقبل الحركة المستقيمة فهو بسيط وما ذكره من البيان لا يدل على كونه بسيطاً

في قوله لا بد من العلم وما يشبهها بسيطة بحسب الحقيقة لتكسبها من العناصر الاربع التي هي اجزاء
 من ارض من ارضها بل يجب الحس ولا يكون الفلك بسيطاً لا صفة ولا امتداداً لا المحسوس منه ليس بملك ويرسم بان الجسم الذي لا يتكسر من اجسام مختلفة الطباع

في قوله لا بد من العلم وما يشبهها بسيطة بحسب الحقيقة لتكسبها من العناصر الاربع التي هي اجزاء

منه من القول

قوله كل من شل هذا السطح واجه للصلب للفلك لنجد وجهه الفوق بغيره من ان
الحركة لو لم يكن له سطح واحد كثر لا يتجدد به وجهه الفوق هو خلاف ما مر في باب
بنام ان الحركه لو لم يكن كذا لا يتجدد به الواجهه الفوق واما التي اوردت في هذا
عن الحركه فلا يتجدد به **قوله** بان في قول الحركه المتخيل لا يستلزم قبول اللزوم
او يجوز ان يرضى للفلك حركه نوعيه مانعه عن قبول الحركه المتخيل **قوله** لا يمكن
عوده بطريقه الاشكاله الطبيعيه عن زوال القاسر والقوة لا يكون الا بالركه المتخيل
فحسب لانه وان جاز في زوال القاسر كمن لم لا يجوز ان يتبع زواله بحسب
الامر ولا يمكن عودته بطريقه الاشكاله الطبيعيه لا متناه زواله فلا يلزم كون وجه الفلك
قابلا للحركه المتخيله ولو كان كذا جاز زوال القاسر كمن لم لا يجوز ان يكون في طبيعه ما يتبع
زوال الاشكاله القاسر من الارض ان الارض في نفس طبيعتها ان تكون كسريه كمن هو في
الامور الغريبه عن شكلها الطبيعي وعنوانهم تلك الامور الغريبه لا يمكن ان يعود بطريقه
شكله لان طبيعتها تتغير بالحوادث المانعه عن العود الى شكلها الطبيعي فان قلت كون البيوت
المستنده الى الطبيعه الارض مانعه عن الشكل الطبيعي بغير كون الطبيعه الواحده متغيره
بغيره **قوله** لا يمنع من حصول ذلك الشيء وهو بطريقه قلت افقت شكله مخصوصا وافقت
ايضا كونه حافطه للشكل مطلقا وهذا لا يقتضيه لان الاقضاء لا يمانع الاقضاء الاول
بالركه لو ظلت بطبيعتها كمن لا ازال القاسر والشكل لم تترك كونه حركه كونه
حافطه للشكل القاسر ومانعه بالعرض عن العود الى الشكل الطبيعي ولا الشئ في
قوله لزم كون الفلك والاشياء مختلفه الطبائع فلا يكون الفلك بسيطا وقد
اشتهر ان يسطح هذا القول كما برهن من على بساطه الفلك وما ذكره من الدليل على

سأله السكر

نقده

على بساطه الفلك كما برهن على بساطه الحركه فقط بغيره ليدل على ما مر لان ما مر
كون جميع الافلاك قابله للحركه المتخيله وهو غير لازم من هذا الدليل **قوله** وزوالها
وبطلانها اما ان يكون بالركه المتخيله او المتخيله قبل علمه لا يجوز ان يتبع الحركه
ويكون زوالها واضحا الى اصلها لا جزاء في قولها بحركه مانعه جوفه **قوله** بنفس الطبيعه
سطحها الحركه لو لم يكن عابثا من الفلك لا الحركه بل هو محتمل لان اقضاء الطبيعه الحركه
الواحدية بالسطح الجبل لازم لا يتصور فيه معاوق اصلا ولانه اذا بنفس الطبيعه
سطحها الحركه اقضاء بسطه وجود الحركه لو لم يكن عابثا من وجهه **قوله** فلا بد
ان يتبعه زمان معين لا متناه وفوق الحركه في الان لان المسافه التي وقت تلك الحركه في زمان
فقط قطع بعضها الا بان يكون في قطع كل ما مره وانما اوجه الحركه لا يكون في زمان
بغير حركه متخيله عموم الجبل في تلك المساويه الا ان وقته حركه في الجبل لا في زمانه
يكن في الزمان نفسه لا ذلك لان عموم الجبل لا يمانع بين الحركه والقطعه فلا يتم الاستدلال
لوقته على ان يكون بين ما وقع في حركه عموم الجبل وما وقع في حركه في الجبل الا ان يكون في الجبل
المانع بالركه الجبل الاول على تلك النسبه **قوله** وكل مقدار من نوع لا بد ان يكون
بينها نسبته مقاربه اما قال من نوع لان المقاربه ان لم يكن في نوع واحد لا بد ان يكون
ان يكون بينهما نسبته مقاربه كالزمان والحط والعدد فان كلا منهما من نوع
للتعدد الا في ولا يسهل مقاربه بين اثنين متباينين كالف الخطين والزمانين
والعدد بغير حيث يوجد بينهما نسبته مقاربه البينه **قوله** ان لو انتقص شئ من الجبل
اللازم من هذا الدليل هو ان الجبل مؤثر في السعه وبالعكس وهو غير مطابق لما مر
هو ان ازدياد سعه حركه الجسم بتدريج انتفاص المعادن وانتقاله من الجبل بتدريج **قوله** من السعه حركه

ازديادها وانتفاصها مع
ازدياد شئ من الجبل انتقص

الزمان من الزمان
الجبل

الميل المعادن في غير لازم فلا يتم التقريب **قوله** بحيث يكون نسبة من الميل
 الاوكرتية زمان حركة عديم الميل الى زمان حركة من الميل الاصل فيقال
 لم لا يكون زمان تمنع وجوده من ميل يكون نسبة ميل الى ميل من الميل الاوكرتية زمان
 حركة عديم الميل الى زمان حركة من الميل الاول **قوله** وتجانبه على تقدير
 جواز عدم اشتغال الجسم على سواء ميل يكون الميل محذورا للضعف في غير
 لنا به ويكون غاية الضعف هو عدم اشتغال الجسم على سواء الميل فيلزم
 جواز وجود الميادين بالنسبة المذكورة **قوله** ونظير لان فوكم لا تتفق من
 البلاء فيقال الشرطية الثالث لا تتفق من الميل ولم يتردد في السرعة
 الواقع لم يكن لذلك القدر المستغن تاخير في المعادق بوجهه لا يطر في الباء شك اصلا
 وكذا السلسلة اما للشرطية الاخرى اعني قولنا فكلما اتفق الميل بذلك القدر لم
 تزد ولا تنقص سرعة في الواقع لا المتفق في المرة الثانية والثالثة مثل الاول
 للجسم والخفة فان لم يوتر هو لا يوتر الباء اصلا ايضا بالضرورة فلهذا الاستسكا
 غير واقع موقفه واقول الشرطية الاولى بوجهها مسئلة ان اراد بها انه لا يكون
 للمقدور المتفق من الميل اول مرة تاثير في المعادق ولكن السلسلة ما الثانية ثم
 طر اذا ان يكون تاثير القوة المتناضلة المذكور من الميل مشروطا بانتهاء الدور
 المذكور سابقا فلا يلزم من عدم تاثير المتناضلة المذكور في المرة عدم
 تاثير في المرة الثانية والثالثة ممنوعة ان اراد به ان يكون لذلك القدر تا
 ثيرا اصلا فان عدم تاثير المتناضلة المذكور في المرة الاولى لا يقتضي الشرط لا يستلزم
 عدم تاثيره عند وجه شرطية المرة الثانية وما بعد **قوله** فتدور المتناض

الميل في من الميل الثانيه **قوله** المتفرقة غير موجه لان اللازم مما ذكره سبحانه ان ازيد باء
 وانتاضه موشية ازيد باء السرعة وانتاضها واما ان يكون ازيد باء السرعة فتدور المتناض
 الميل وانتاضها موشية ازيد باء فلم يلزم من الوبيل المذكور فليسا **قوله** ونسبة ما من عديم
 الميل الى زمان من الميل الاوكرتية سرعة من الميل الاول الى سرعة عديم الميل
 المتناضلة كبر في نتيجة التباين اول صوت لولاله عليها وهي قولنا نسبة سرعة من الميل
 الاول الى سرعة من الميل الثانيه كنسبة زمان عديم الميل الى زمان من الميل الاول
 قوله لانه اذا اخذت اية بيان الكسرية وقوله في نسبة سرعة من الميل الاول الى سرعة
 من الميل الثانيه كنسبة سرعة من الميل الاول الى سرعة عديم الميل نتيجة الميل الثانيه
 المطعون مناه **قوله** بوضوح ذلك اعتبار في الاعداد فان كانت نسبتها الى الاربعة وثلاث
 اثني عشر نسبة واحدة وهو الضعيف فالاربعة فالاربعة وثلاث اثني عشر مثا وبان
 خلافا للاربعة وربع اثني عشر فان نسبتها الى الاربعة كانت نسبتها الى الاربعة
 مثا وبان **قوله** لان ان كان لا ينعقد فور اعتبار من الزمان لا بد من دليل والسند علم على عموم
 بعض الفضلاء بان لواقعة الحركة بنسبتها قدرا معين من الزمان لما كان وقوع الحركة قدرا معين من الزمان
 في نفس ذلك الزمان لا شك ان نفس الحركة **قوله** ودفع اللزوم لا يوجب دفع العلم
 لان اللزوم قد يكون اخص من اللازم ودفع الاخص لا يوجب دفع الاعم **قوله**
 ولئن سلمنا ان دفع السند مطلقا ان اراد بقوله مطلقا في الجملة ان بعض الصور
 يجب ان يحمل قوله سابقا ودفع السند لا يوجب دفع العلم على السبيل الحكمي فلا
 يكون موجبا لان دفع السند المساوي يوجب دفع العلم وان اراد كليا ان يرفع
 الصور سواء كان مساويا واخص فتوكله لان ان دفع هذا السند يوجب يكون

اننا واقول ان نصف تلك
 الحركة واقول نصف ذلك الزمان
 صحيح

يمكن ان يكون ان الط بالبل المنعم الذي في طبع الفلك لا يجوز ان يكون الوضع كوكب
 لا يجوز ان يكون الوضع والام يكن الميل المنعم بلا مستقيما فالاستدلال ان
 الط بالبل المنعم الذي في طبع الفلك هو الوضع غير مستقيم وما ذكره من ان الط بال
 بل المنعم الذي في طبع الفلك لا يكون الوضع دليل مستقيم مستقل على انتقال الميل
 المنعم في الفلك اشار الى الشئ في الاشارة به عليه على تدوير القوم والشارع بان
 ان اجتماع الميلين لا يقتضي توافقا وصرفا بالنسبة الى شئ واحد كما اذا تحرك بالانقسام
 فيما بين قطبيه وعلى الاستدلال على منطوقه ولا يمكن الاكتفاء بالاستدلال على
 استماع انقضاء الطبيعة الواحدة للميلين بالانقسام اقتضاها من مختلفين من غير فرق
 للفرق والتوجه لكلا بلنهم هذا الاستدلال ان الثابت عند جميع هو ان الطبيعة الواحدة
 لا يقتضي امرين مختلفين وانما انقضاءها للمختلفين بحسب شرطين متباينين في
قوله شرط للفرق عن الجنب الطبيعي والصور فيه لا يقال في دعوى اننا لا نقتضي توافقا
 وصرفا في حالة واحدة فلا بد من علم ما ذكره لان انقضاء الطبيعة الفعالة الامر بين
 الثابتين في حالين لا ثالث لهما فيكون ان ما في طباعه ميل مستدير لا يقتضي ميلا مستقيما
 كما مر به باعتبارهم **قوله** الكون هو حصول الصورة في الماذا بعوان لم يكن حاصله في
 الكون والفساد حدوث صورة وزوال صورة اخرى عند تبدل الصورة النوعية
 على البعول الواحدة والسبب في اشتباها في العنصرات واما تبدل الصورة الجسمية
 التي في الماذا بعول بالبعوليات على البعول الواحدة بالفضل والوصف فلا يسمى
 كوننا وفساد البقاء النوع مع تبدل افراده فظهر انه لا بد ان يبقيد الصورة في
 عبارة الشارح بالنوعية وكما ذكره في التبيين لشهره **قوله** واما البعول الاولى

فلان الفلك

فلان الفلك محدود ان اراد ان كل فلك من الافلاك هو محدود الجوانب في لان محدود
 الجوانب هو المحيط للكل ولا دخل للمادة في الشئ بكم سلفه الفصل الاول وان
 اراد الجوانب فلم ان فلما من الافلاك محدود الجوانب فلم ولكن يكون النتيجة في
 كالفرض وهو ان بعض الفلك لا يقبل الكون والفساد والمط من الجوانب فلا يتم التفتت
قوله فلما واحد من صورته الحاصلة والناسخ جبر طبيعى الى واحد من الصورتين
 اذا حلت في مادة وصارت جسما محصيا فانه جبر طبيعى **قوله** ويمكن ان
 يستدل ان تبدل ما هذا بان الطبيعة الواحدة اذا اقتضت شيئا فانما يقتضي جميع
 ما يلزمه من اللواحق والوجود في الشئ بذكر الصفة في قولنا جميع ما يلزمه والكم منه جازا
 لا الجز فيكون المعنى ان الطبيعة اذا اقتضت جميع لوازم ذلك ضرورية ان الضم
 للمنطق للشئ يقتضي لذلك فاذا اقتضت طبيعة اخرى ذلك الجز بعينه فان تشركا
 في اقتضاء تلك اللوازم كانت جميع لوازم الاولى ولوازم الثانية فلا معنى لغيرها بحسب
 الطبيعة **قوله** لو كانتا متماثلتين بالحيث كان لا ولا معنى له لازم ليس للثانية او
 اقله كونها متماثلة للثانية في الطبيعة وان شاركتا في اقتضاء تلك اللوازم والثانية
 غير مقتضية لذلك الجز بعينه وقد يحمل الصبر على احوال الطبيعة باعتبار التوكل فيكون
 حاصل المعنى ان الطبيعة اذا اقتضت شيئا اقتضت جميع لوازم الطبيعة كما يكون لجميع اللوازم
 الطبيعة خلافا لا اقتضاء ليس بشرط ظهوره لا يلزم من كون الطبيعة مقتضية لشئ
 مدخلية جميع لوازم ذلك الشئ ذلك الاقتضاء **قوله** لان الميل المنطقى للشيء الاولى
 المدخل للشيء المنكر بما الى الطرف من جهة حال وصوله اه اعتبرت عليه بان
 لا يجوز ان يكون الميل على وجهه للشيء كونه للوجود فلا يوجب وجهه حال الوصول

عنه

وقوله اذ لم يوجد البيل الوصل حال الوصول اليه لزم وجوه الوصول بدون بيل
 الوصول مسمي ان اراد به انه لزم وجوه الوصول اليه بدون البيل الوصل مطلقا الى
 حال الوصول وقبله لا يلزم من عدم وجوه حال الوصول عدم وجوه قبله ولم
 اراد به انه لزم وجوه الوصول بدون البيل حال الوصول كون الالم السمي لانه لو كان يكون
 معودة للوصول فلا يجب حصوله عند الوصول **قوله** ففي طرف من ذلك الزمان احيى بعض
 من لا يكون في الجسم المتحرك واصلا الى الجهة **محمولة** ان الوصول لو كان زمانيا لكان زمانه
 متقسما لا محالة لان كل زمان منقسم فلما قل من ان يكون جزءان في تقوله اما
 ان يجعل الوصول الى الجهة في الجزء الاول من الزمان او في الجزء الاول بلزم ان يكون
 الجزء الثاني من زمان الوصول لان الوصول قد حصل في الجزء الاول وعلى الثاني بلزم
 ان لا يكون للجزء الاول من زمان الوصول لان الوصول لم يحصل فيه وبعبارة علم انه
 ان اراد بالوصول الوصول التام فخرنا ان الوصول غير حاصل في الجزء الاول
قوله بلزم ان لا يكون للجزء الاول من زمان الوصول بلزم ان لا يكون ذلك لو لم يكن
 بعض الوصول حاصل فيه **وان اراد الوصول ناقصا او اعم** فخرنا ان الوصول
 حاصل في الجزء الاول **قوله** بلزم ان لا يكون الثاني من زمان التتابع الوصول مسمي وانما بلزم
 لو حصل في الجزء الاول الوصول بتمامه **قالا** وفي الاستدلال على آية الوصول ان يقال
 هو السابق ان لا يكون متقسما في استداد الساعات والالكان صوابه وان لم يكن متقسما
 الوصول اليه اينا اذ لو كان زمانيا لكان الوصول متقسما في استداد الساعات لتعلق الوصول
 به **بثباته** **قوله** وبمثل هذا البيان ثبت كون زوال الوصول انما بان يقال لو كان
 زوال الوصول زمانيا لكان حال زوال الوصول ما ناسفنا في طرف من ذلك الزمان

الجزء

لا يكون

لا يكون الجسم المتحرك زائلا الزمان حال الوصول الا لم يكن ما بعده من الزمان زائلا
 الوصول فلا يكون ذلك الطرف من زمان زوال الوصول وقد فرضناه كذلك **قوله**
 وبعبارة علمه لا بد من المذكور ايضا فاما **قوله** لزم نقاب الاين المتكسر لتركيب
 الزمان من الانات الغير المتجزئة **قوله** في بيان الاستلزام نقاب الاين لتركيب الزمان
 من الانات الغير المتجزئة ان الاين بالنسبة الى الزمان كالنقطة بالنسبة الى الخط كما ان
 النقطة مشتركة بين جزئين من الخط بذاته لا وجودا ونهاية للاخر كذا في الان فخرنا
 بين الماضي من الزمان والمستقبل منه نهاية للماضي وبداية للمستقبل والحدوة المشتركة
 بين المتأخرين عارضة لتلك المتأخرين لا جزءا منها كما يفرض موضع فخرنا ان يكون
 الان عارضا للزمان محله من الزمان لا يكون متقسما والالزم انقسام الان ضروري
 انقسام الحاصل بانقسام الحاصل في الزمان جزءا غير متقسم هو محله الان فلو قلنا
 الانات لزم ان يكون الحاصل لكل منها محله غير متقسم فتركيب الزمان من الاجزاء
 الغير المتجزئة ولما كان كذلك اجزاء غير متقسم كالان ستماعها حال الشارح بالان
اقول فيجب ان لا نالزم ان محله الان من الزمان لا يجوز ان يكون متقسما **قوله**
 والالزم انقسام الان ضروري انقسام الحاصل بانقسام الحاصل مسم فان الحاصل قد يكون
 سائيا في اجزاء الحاصل متقسما بانقسامه وقد يكون حال الجسم في من حيث هو مجموع
 من غير ان يكون سائيا في اجزاء الحاصل وحده الان والنقطة في الخط من السيل الثاني
 فلا يجب وجوه الجزء الغير المتقسم الزمان **وختتم** ان الفرض الحار في الامر المتقسم قد
 جعل فيه من حيث انه المقسم بل من حيث اجزاءه لا يكون زائلا متقسما متقسمه
 بانقسامه **قوله** في بيان ذلك بانقسامه **قوله** في بيان ذلك بانقسامه **قوله** في بيان ذلك بانقسامه

في الزمان م

من حيث انتفاء وانقطاع ليس مستلزم فلا يلزم انتظام النقطه الى حاله من حيز
 الجنيه كيف لو لم يكن محل الان حيزا من الزمان غير متقسم لزم وجهه
 الغير المتقسم في الحركة والمسافه لان الزمان والحركة والمسافه مطابقه فوجهه
 غير متقسم في اية واحده منها يستلزم وجوده في الباقيين فليزم للجزء الذي لا يتجزئ
 كونه السافه جوهر فثبت بطلانه ولكن في بيان الاستلزام نقاب الانين كيف
 الزمان من الانات ان يقال لو تعاقبت الانات تحصل منها امر ممتد في الطول
 غير مجتمعة الا جزاء في الوجه والا امر وان لم يكن له امتداد طولي وعدم اجتماع اجزائه
 لان الانات متضمنه غير متعاقبين وهو خلاف المقصود ومع ذلك يستلزم اجتماع
 البليين المتعاقبين لا اجتماع انبعا ليس هو الامر الممتد طولا لا اجتماع كونه الطول
 ممتدا فثبت ان يكون زمانا فليزم ثلثه الزمان من الاجزاء التي لا يتجزئ الا
 يقال يجوز ان يكون احوال انين المتعاقبين طولا للزمان الممتد والاف
 للمختل فلا يلزم انتظام الطرف لا انتفاء الزمان لان الانات المتعاقبان احوال
 طولا في الممتد والاف للمختل فاما ان يكون مجموع الانين المتعاقبين الزمان هو
 امر ممتد زمانا فليزم الثالث المذكور اولا فليزم تحليل حاصل مجتدين الزمان
 ما بين نقطه الزمان وحيث السمان **قوله** فثالث كل واحد منها مما لا يتجزئ
 يستلزم كونه الباقيين كذلك لو كان الزمان مركبا من اجزاء غير متقسمه
 كانت الحركة الواقعة فيه ايضا مركبه من اجزاء غير متقسمه لانه كما ان الحركة
 واقعه في الزمان كذلك اجزاء الحركة واقعه في اجزاء الزمان فثبت الحركة
 الواقعة في اجزاء الغير المتقسم من الزمان لو كان متقسما فلا اقل من ان يكون له

جزان

جزان ولا يتصور اجزاءها كونهما غير قاره فيصير امر ممتدا غير متقسم الاجزاء
 فلا يتصور وقوعها فيها لا امتدادا اصلا ولا الحركة لو كانت مركبه من
 الاجزاء الغير المتقسمه كانت اجزاء السافه ايضا غير متقسمه لان اجزاء الحركة و
 افعه اجزاء السافه كما ان الحركة واقعه في السافه فثبت السافه الواقعة في الجزء
 الغير المتقسم من الحركة لو كانت متقسما فلا اقل من ان يكون له جزان فالحركة
 الواقعة في حيزه متعاقبه للحركة الواقعة في الجزء الاخر بالضرورة فليزم
 انتظام جزء الحركة فرض غير متقسم صف وقس على ما ذكرنا سابقا بالصور
قوله فظهر ان الحركة الحافظه للزمان متقسمه لا يقال الدليل المذكور ان يتم فانما
 نزل على ان الحركة الحافظه للزمان ليس حركه مستقيمة بحسب احد واما انتظام الا
 يجوز ان يكون حركه مستقيمة لاكثر من جسم واحد كما ان حركه مثلا جسمان
 بالانتظام احوالهما من المشرق الى المغرب وتا بينهما من المغرب الى المشرق
 بحيث يكون اخلا لواحدهما حال ترك الاخر فلا دلالة عليه لان افعه حركه
 واحده احوال الجسمين متعاقبه لحركة الجسم الاخر بالضرورة والزمان مقدار الحركة
 قائم بما فلو كان الزمان قابلا بحسب كنهه كان الزمان الثابت باحد تلكا بالانتظام بالاف
 ضروري ان العزم الواحد لا يتوزع بمكانين فينقطع كل منهما بانقطاع الحركة الثابت هو
 بما فلو يكون واحد منهما مستمرا من الازل الى الابد وقد ثبت انه كذلك فتأمل
 واما جعل الحيز بعض الوصف والامثاله حال الوصول الى عباره الغير المتقسم
 وكل واحد من البليين ان لان الوصول كونه غير واصل آتي لانه حال الوصول
 الوصول لو انقسم فثبت ما يكون في احوال من لم يكن واصلا والنظر من هذه العبار

المقسم بانه

حيث جعل الشيخ ان البطل الثاني منتقدا على المذهب فورد عليه الاشكال بان اذا كان
 ان البطل الثاني عنوان الباطنية لانه ان ما بين الاصل من ان زمان السكون بل
 زمان الحركة لا الباطنية و زمان الوصول لا حصل الا بالبرهان فوجب ان يكون ما بين
 الباطن من الزمان زمان الحركة فيصير اعتبار الباطن في الحجة و هو ما وجدنا في
 لان البطل ليس مما لا يوجد في الزمان اذ لا يمكن ان لا يكون له وجودا في الزمان
 الباطن في الزمان انما هو في الزمان و ليس بمسبغ لان عدم احصاء وجه
 الشيء في الزمان لا يستلزم احصاء وجوده في الزمان لانه لا يوجد تارة في الزمان و
 تارة في الزمان لا بد لا يتنازع من دليل مكنا قبل و قد حقق الكلام موقفا على
 فبعد من هذه و عنوان الحصول في الزمان على اثنين احدهما الحصول على التدرج
 وهو حصول الشيء الذي له ملوية اتصاله لا يمكن ان يحصل الا في الزمان فلو كان ما يتبعها
 فان تلك الملوية يتبع وجودها و لا بد ان يكون حصولها حصولا في الزمان
 في اجزاء ذلك الزمان لانها من حيث ملوية ليست بملوية من الباطن بل هي ملوية
 من زمان فتكون القسمة في اجزاء فهي قبل عرض القسمة لا يكون الا ثباتا و هو انما يتبعها على
 زمان و ثباتها على الحصول لا على التدرج و معنى الحصول في الزمان لا على التدرج هو ان يكون
 في ذلك الزمان ان الاول يكون ذلك الزمان حاصله لان يكون الاتصال منطبقا على الزمان
 اذا عرفت هذا فنقول ما لا بد من ان الزمان هو الذي له ملوية اتصاله منطبقا على الزمان
 كما ذكره ولا يصدر حدوده في الزمان و الله لم يكن له ملوية اتصاله ملوية و ما وجدنا في الزمان
 كذا لا يكون من قبيل ما له ملوية اتصاله فالبطل الثاني ان كان موضوعا في الزمان على
 في الزمان لا يكون من قبيل ما له ملوية اتصاله فالبطل الثاني ان كان موضوعا في الزمان على

احصاء

في الزمان

احصاء حدوده في الزمان نظير صحة الاستدلال و ان لم يكن الاشكال و ليس بشا من هذه الاشكال
 صان الامن سوء الفهم و قوله التدبير فليتناظر الله العرف للحدود هذا
 جواب عن نقضه ان هذا النقض لا في البطلان البتة و اجاب عنه ان الزمان الحكم
 الحق السمر و قد بين بان البطل النازل في المبدأ يتوجه به السوار و به الوجه
 الصوري و يتبين زمان سكونه في المبدأ قبل وصول المبدأ اليه كما بينا في
 سكون البطل المستبعد و اما جواب نقضه في حاله نشاء الله فذكره بعض التوسط حاصل
 في الجواب في الحركة مع التوسط عن الكيفية الحاصلة للمشي ما دام متوسطا بين المبدأ و المنتهى
 و هو امر موجود في الخارج فاننا نعلم معاونة الحس ان للمشي حاله مخصوصه فيما بين
 المبدأ و المنتهى ليست ثابتا له في المبدأ و لا في المنتهى من اقل المسافة او اكثر فان هذه
 الحالة تكون رقة و تسمر زمانا و ليس بالسرعة في الزمان انما ينطبق على الزمان بان
 يكون ملوية اتصاله فانه في الزمان امر بسيط لا يتقبل قوله فانه في اصله بل المراد ان لا يتغير
 آن في ذلك الزمان الاول حاصله فيه و هذه الى ان كانت مستمرة بحسب اننا كل ما يعتبر
 نسبتها الى حروفها و تباينها لانها لا يتغير في زمان وجودها في الاول و حصولها في ذلك الزمان
 في حروفها المسانة لا يوجد قبل ذلك لان ولا بد من ذلك للحروف و هو ان يكون متوسطا بين
 و ليس لنا نفعل في الزمان امر متناهي فارقا بالانقضاء الى غير النهاية و ملوية كسر بعض القطع
 و هذه كسر عن كسر بعض القطع على الزمان ملوية اتصاله منطبقا على الزمان لا يتصور حصولها الا في
 الزمان فانتم الزمان بين ما و زمان الاستبعاد عن الزمان بان البطل السابق على التدبير بتمامه
 انما يدل على ان بين كل كسر من كسرين سكونا زمانيا فليس من سكون في زمان و ملوية
 سكون البطل في الزمان لا يكون في الزمان و لا في الزمان و لا في الزمان و لا في الزمان

الضم

لو كان للجهة يسكون أي يلزم ثلث الالات تكون السكون مخفية في الواصل الى الل
 وصول والجراب عن الثاني ان يقال ان السكون للجهة هو الواصل الى الل لا في الحركة
 الا في هذا انقطع في ذلك الآن ولم يجعل فيه كحركة الثانية فان عار الساب قال وان
 سلم ان السكون لم يكن مخفيا في الواصل واللا وصولا لكن يلزم في الواصل
 واللا وصولا فلهذا هم فان الواصل في زمان الحركة التي بها يحصل زوال الواصل
 وان الواصل في زمان تلك الحركة فلا يلزم ثلث الالات فان قلت هذا يناقض
 ما سبق من كون زوال الواصل أيما قلت لا يلزم الثاني لان المادة بانيه
 ابيه حركته وما ذكره عن زمانه مرجوح في زمان الحركة ليس له ان يتغير
 على الزمان كالحركة بل المادة لا يتغير عن آن في زمان الحركة الثانية الا ويوجد
 فيه زوال الواصل ومثل هذا لا يخلو في لا يتصور حركته الا في الاصل كما عرفت
 واما الجليل فلا لا يتغير في الواصل عليه بان لا ثم ان الجليل لا يتغير في الواصل
 فيه فان الجليل الموصول الى الواصلات من حيث انه موصول اليه غير الجليل الزلا
 له عن ذلك الجليل من حيث انه موصول اليه فينبغي ان يكون في الواصلات انما هو موجب
 وضع الواصل واللا وصول وذلك لا يستلزم وجود السكون فيما بينهما
 من الزمان والطريقة التي تسلكها الشارح في طريقة الشيخ الرئيس انما هو
 باعتبار الجليلين المتقاربين زانوا وهو لا يستلزم وجود السكون فيما بينهما
 ولما لم يثبت في الجليل سكونا مختلفان بالطبع متقاربين زانوا لم يلزم سكون الجليل
 كلام الشارح في هذا المقام هو ان المصرا لا يعتد بالدليل الواصل وزواله وحصل
 لان الا في السكون بل يرد في السكون لان الواصل لا يتغير في الزمان
 لان الا في السكون بل يرد في السكون لان الواصل لا يتغير في الزمان
 لان الا في السكون بل يرد في السكون لان الواصل لا يتغير في الزمان

واما الشارح فقد اعتد الجليلين اقتضا للشيخ الرئيس ولم يجعل ان الجليل الثاني
 آن زوال الواصل حيث لم يستدل بانه اللا وصولا على انه الجليل الثاني كما فعله البعض
 ولم يجعل الزمان الذي بين الواصل وزواله زمان السكون بل انما جعل زمان السكون
 الزمان الذي بين الواصل والجليل لم يرد عليه الا في الشكل بل يرد سكون الجليل عند زوال الواصل
 لان الجهة المربيه وان حصل فيها الجليل لكن لم يلزم من الواصل السابق كون ابيها متقاربا
 لانه لا يتغير بينهما اذ لم يمتد في محل واحد لان الجليل الثاني عرض للجهة محل كسب الطبيعة
 طول الجليل فلا يلزم من كون ابيها واحدا اجتماع الجليلين متقاربين في محل واحد فلا يلزم
 سكون الجليل في الجليل فان سكونه انما يلزم من سكون الطبيعة ولما لم يكن الطبيعة
 لم يلزم سكون الجليل ايضا ان لا يتغير في الواصل حتى يلزم سكونه مع قطع النظر
 عن سكون الطبيعة اذ قد تبين ان الفلك في طبيعة مبدل مستدب يتحرك به الاستدراك
 اراد انه قد تبين ان الفلك في طبيعة مبدل مستدب يتحرك به على الاستدراك ان كرك
 بالذات الا ان قد تبين ان الفلك في طبيعة مبدل مستدب يتحرك به على الاستدراك ان كرك
 سبق الا ان الفلك في طبيعة مبدل مستدب وانما هو على الاستدراك وانما هو على الاستدراك
 استدراكه بذلك الجليل الذي هو في طبيعة فلا يرد الكلام استنادا الى الجواب ما يقال من ان الص
 قد تبين في هذا الفصل ان حركة الفلك ليست طبيعة ولا في غير ولا يلزم من ذلك كونه
 اراد به جواز ان يكون عرضيه فليعلم ان يكون المردوب عنه بالطبع مطلقا بالطبع
 وانما هو ولما كان ان يعلل لا ثم ان الطبع بالطبع مبدل وباعنه بالطبع او لا بل ان كل واحد من
 حدود المسافة في الحركة المستقيمة بطبيعة الجسيم ولما لم يتحرك بالطبع يثبت في الاعتبار
 في هذا المقام ان الجليلين المتقاربين زانوا وهو لا يستلزم وجود السكون فيما بينهما

فانما هو في هذا المقام ان الجليلين المتقاربين زانوا وهو لا يستلزم وجود السكون فيما بينهما
 فانما هو في هذا المقام ان الجليلين المتقاربين زانوا وهو لا يستلزم وجود السكون فيما بينهما
 فانما هو في هذا المقام ان الجليلين المتقاربين زانوا وهو لا يستلزم وجود السكون فيما بينهما

وما تصور عند السواد من حيث هو شبيه بالالف من غير ان لا يشبه فلا يحصل الا بعد وقوعه
 فلم ينف وجوده على مثل هذا التصور كان دورا مع تاول النسبة ترجيح بلا مرجح لا غير
 عليه بالالف سلمنا ان الارادة الكلية شبيهة بالالف على السواء لكن لا يتم ان صورته هي
 بيان لما دون غير ترجيح بلا مرجح لم لا يجوز ان يكون السواد القابل لذلك البعض الواقع من
 في كما ان نسبة الفعل على السواد وصوره البعض لا السواد المارة لذلك البعض
 واعلم ان حصول القوة الثانية على ان صورته الفعل لا يشبه في متوقف على الارادة بل نسبة المتعاقبة
 خصوص ذلك الفعل الثاني للثاني لا يشبه الى ذلك الفعل التبعي عن التصور لا يشبه ذلك الفعل عن
 التصديق باله ملابم وتوهم بعضه القاصر منها ان هذه القاعدة منقوضة بالمرس فان المرس على ما
 يكلف فيه الارادة متعلقة بقطع جميع ما نأثبه من تصور كمرس على ما مع ان تلك الساقية شبيهة على صورة
 بقطع المرس كمرس كان جبرية متعلقة بتلك القوة من غير تصور فلو ارادنا ان نخصصها فقلنا
 ان المراد من الجبرية الصادرة عن الاجتماع الى التصديق وادوات جبرية وطوبى انما في الشد ثانيا
 ليس الى ان المرس الموجود في الخارج على كمرس بعض التوسط على ما مر من ان المرس من مبادى الساقية
 لا متناهيا فيكون فيما تخيل الى اوبال مراد من الارادة متعلقة بالمرس على ما مر من ان المرس من مبادى
 وحالات متعاقبة بالمرس كمرس واحدة جبرية فلا بد بالمرس على الساقية نفسا على ما تقدم
 اما لا فنتا وصفتها فان قيل لا حاجة الى هذا التطويل والتعقيد بل يكفي ان يقال ان المرس من مبادى
 جبرية كجبرية في صورته القدرية وطوبى ان المرس في صورته القدرية يكون جبريا لان متناهيا
 كمالا بسلام متناهية الى الابد فلنا ما ذكره في كماله على هذا المظهر في الكتاب ولا
 يلزم من صحة انبان المظهر في تصوير عدم اثباته كجبرية طوبى ان المرس من مبادى المرس من مبادى
 جبرية كجبرية في صورته القدرية وطوبى ان المرس في صورته القدرية يكون جبريا لان متناهيا

تصور الكلية وينبعث عن ذلك التصور شوقي كل شبيهة ارادة كلية فينبغي ان النفس المتطرفة
 بواسطة التصور الكلية فالشوق الى الارادة الكلية التي حصلت للنفس الجبرية
 لان حصول التصور جبري وشوقي جبري و ارادة جبرية فينبغي ان يكون المراد
 من الفعل المتبعي لوجود ذلك النفس على طريق الابحاث فلا بد من ان يكون المراد
 كمالا من الانقالات المتعقبة الغير المتناهية كونه موجودة او الى خارج جبري فلا
 يمكن ان يكون المراد عن النفس الى وجوده لاقتضاؤه السببية بالتصور فلا بد من ان يكون المراد
 النفس المتطرفة ان يطرأ عليها الانقالات الجبرية من النفس الى وجوده من نفس متطرفة
 اخرى وكذلك الى غير المتناهية والمتناهية والملك الموفق التي بعد اضداد المتعقبة
 داخلية جوف فكر التو الاول ان يقال و افلا حرق الفكر الا و رب الساقية انما
 لم يعلم ان لا فكر تحت فكر كمرس لاننا لا نعلم عن الكيفيات الارادة ان يبين احكاما
 لقاصدة الارادة وحصوله ان كل عنصر لا يرجع عن احكام الكيفيات المتطرفة
 اعني الى ارادة والبرودة واحكام الانفعالين اعني السكوية والقيومية والارادة
 الممكنة بين تلك الكيفيات لا بد من اربعة لاقتضائهم الاجتماع بين المتطرفة والانقالات
 للتقار فيكون القاصد اربعة حاليين وبارد يابس وبارد رطب وبارد يابس الاشياء
 في العبارة كمالا جبري واعلم ان هذا الدليل بان لا يتم ان كل عنصر لا يرجع عن احكام الكيفيات
 المتطرفة واحكام الكيفيات الانقالات عارية ما في الباب انما لم يجد عنصر خال عن
 احكام المتطرفة واحكام الانقالات وهذا لا يدل على عدم الوجود اذ يجوز ان يكون
 عنصر عارية خالبا عن الابد لا غير ذلك من دليل فديار عنه بان الملام متناهية على الظاهر
 الذي مع اعتبار احوال الاحكام التي علمت بالخبرة والتفتيش عن جبرية الاستقراء لا على
 البيانات الكلية وصنط الانقالات المتعقبة فان ذلك مما لا سبيل اليه متناهيا وانما سميت
 لمرارة والبرودة فليس من نظير الفعل فيها فانها تقدر ما لا يمكن ان يفعل فيها غاية
 باقاة تلك الكيفيات وسميت السكوية والقيومية انفعاليتها لظهور الانقالات
 جميعا فانها متناهية

جان
 كلام



جبرية كجبرية في صورته القدرية وطوبى ان المرس في صورته القدرية يكون جبريا لان متناهيا
 كمالا بسلام متناهية الى الابد فلنا ما ذكره في كماله على هذا المظهر في الكتاب ولا
 يلزم من صحة انبان المظهر في تصوير عدم اثباته كجبرية طوبى ان المرس من مبادى المرس من مبادى

بطبيعته والحرارة الكافدة مستفاد من انفس الشمس ولا في ايضا ان رطب فان في الطيب
 باليابس بعد استماله من النفث والهواء ليس كذلك فان في الطينة بالاقامة الطرية
 لا ينفذ السعال املا والجوارح الا ان الماء شبه الهواء او ان شئت فقل رطب
 ولو لم يكن الهواء حارا بالنسبة الى الماء لما كان الامم كذلك وهذا هو الموضع حال
 لا الحرارة على الاطلاق فانه ليس جارا بالنسبة الى النار وعن الثاني بان الهواء رطب
 عند كونه مثل الجسم المتكيف بها التمثل ونسبة كونه رطوبه وكون الهواء كونه طامه
 وما ذكره من مخالطة الرطب باليابس في السعال هو معناه ان الرطوبة قد تنقسم كسببه
 ينقسم بسهولة الى الصافي والنافع ولا رطوبة للهواء بهذا المعنى بل هو فقط والرطوبة
 المنبذة الاستسكان هذا المعنى الا ان النار بدعي ثبوت للهواء فالى اليس هو
 النار قد يقال انكم قد فرستم البيوت كسببه تقتض عسفه فنزل الامثلة ووزنه كرها وانما
 سره للتمثل وانما كونه يابسا ويجاز بان ما ذكره من كون النار سببه التمثل و
 المتحرك انما هو في الزمان الذي عندنا فهو منسوبة بالهواء واذ كان سببه التمثل
 والنسبة فيكون ان يكون النار البسيط على الاقوال ذكر والثالثة كذب عند الاعراض
 عليه بان الثالثة يكون النار البسيط لا نزل على ما ذهب اليه الهواء عن حيزه الماء وعندها لا يخفى
 حيز الارض ولن سلمنا ذلك لانهما في جميع كذا لا نزل على انما ليست بالنسبة فان الثالثة
 هو رطب فلا بد من العناصر عن حيزه عن وامانه بالفرق او بالطبع فلا بد من علمه
 لم يدخل الاقسام الستة الى اصله قد ينافى بان الصاعقة اجزاء ناربه عند معارضة
 السحرة وقد فيكون اجزاء ارضيه فذلك هو الصاعقة اجزاء ناربه ذكره الشيخ في الاشارة
 كسبه غير مرص فان في بعض اقواله انما تتولد عن الادخلة والاحمره المتصاعدة عن
 الارض الحية في السحاب وهذا هو قولهم الصاعقة قال الامام الرازي في شرحه و
 الصواعق هي ما حرك الشبح شبه الحد بدتانه والحد بدتانه والحد بدتانه فلو كانت مادتها
 النار لما اختلفت بهذا الاختلاف بل مادتها الالهية والادخلة الشبيهة بمواد هذه
 الاجزاء من موادها

لجواز ان يكون لبعض المياه بسبب من الاسباب تنحى او تقرب في زمان هو غاية القوة لا بد
 فنذكر من دليل واثبت خبر بان المباحث المتعلقة بعدد الناصه وكيفية ما وجدنا
 في الكون والفساد منسوبة الى الطامه من التراب والاستقالات التي تقيد طامه العالمين انفس
 وينبغي ان يكون ابد جرس ينظم اليها وامثال هذه الاحتمالات البعيدة لا يصير فيما بعد
 لغصوه ملهنا **حج** في غاية الصفة وليس كذلك قبل لم لا يجوز ان يتخلل الاطراف
 الارضية وبه دارح فلا يلزم ان يكون من سببه كثير حجة في غاية الصفة والجواب ان
 كسبه الطم في الحيز المتطلب لو كانت يتخلل الاجزاء الارضية التي يكون منها المان ذلك الحيز
 رخوا مني الى لا وليس كذلك فان في المتطلب قد يصير صلبا وذلك ما مدنا الى المزمع
 المنفذ من ماء عن باير تان كملون بعض الاقسام الصلبة ما بانواع من
 ليكل بحيث يزوباء فافهم كملون الصلبة الى رطب املا فاما بالاحراق والسحق فان
 سبب الملوحة من الطم المله الحية في بالماء البه الغدبة هي الطم باعتدال فاحر ان الاجزاء الحية
 وسبب الى صلبها املا وان لم يكن وقوه قابلية في السحق فذلك قبل ان تسمى مع ما
 يحرم من اصلاح كالتن شادر ثم يحل على وبعد ما صارت املا فابلى في الماء فتدور
 بالهبة وبصبر ما بحيث لا ينفذ من اجزاءها من اصلا فليس كذلك السحاب والطر الا
 طوار قبل لم لا يجوز ان يكون السحاب الماطرة في تلك الجبال ان الهواء متساو غلط كون
 اختلاله بالاجزاء المائية والارضية والالهية والادخلة كسبه فاذ اشتهر به دلالة الهواء
 واجتمع ما ذكره من منه من التمثل المتطلبات فانفسد سمي بالهم اذا بلغ التماسك بين الاجزاء
 تتماثلت من غير ان يكون هناك اختلا باملا اقول هذا احتمالا بعيدا فانما فعل ان الهواء
 الذي هناك ليس فيه اجزاء مائة قبل يكون السحاب بعدد الطم الذي ينزل فان البخار
 المتصاعد من الماء السحري اجزاء مائة متكونه من الماء قبل هذا دعوى بلا دليل فانه
 يمكن ان يكون البخار اجزاء مائة قد كانت مختلطة بالماء بناء على ما ذهب اليه الشيخ الرازي
 من ان البسيط ليس بكم صا ولما كان من شأن النار تفرق المختلطات لاجرم اذا
 في النار حية

بأنه ان كان السحاب متساويا في كل مكان
 لم يكن هناك اختلاف في الارتفاع
 والارتفاع هو الذي يوجب السحب

في النار حية
 المختلطة بالاجزاء المائية
 المختلطة بالاجزاء المائية
 المختلطة بالاجزاء المائية
 المختلطة بالاجزاء المائية
 المختلطة بالاجزاء المائية
 المختلطة بالاجزاء المائية
 المختلطة بالاجزاء المائية
 المختلطة بالاجزاء المائية
 المختلطة بالاجزاء المائية
 المختلطة بالاجزاء المائية

لجواز

عننا واقلنا فافيه في ما يله الى السواد من الارض فانه يتولد من امتزاج عنصرين
 لو كان في واحد من الطرفين المتولد من العنفة والواد لا من الارض فانه يتولد
 الناصب **فلم** وهذا الماله على قايده بجمام اما ثمانية واما ناصبه من قول القائل
 وغيره اذا توسل بينه وبين الناصر رفق لطيف فلا يجي ما وراءه عن الابدان والحيات
 اجزاء صغيرة غير متصل بعضها ببعض فاذا اتفق ان يوجد سمي بان على العنفة
 احدى هاتين الاضراس حدث هناك ماله تحت ماله ويكون الناصر اعظم وزعم بعضهم
 انه راس سبع مالات **مع** الى ان عن الطوبى الى مدينة الحديد السبط ومما ذكره
 من الجوف في الارض وقد شبه له في الغيرة فسميت بطوبى جليدية **فلم** قد سمي
 الشعاع الحمر وهو مع ما في بطنه من الشعاع على الاستقامة وانما ينفذ سمي الشعاع مع ما
 قد سمي على الاستقامة لونه ولباؤه الابر والواقعة سميته ولا يبرق فيها خيال النور
 الشانما يبرق على الاستقامة تسمى بالاشباح والاشباح النور لا يتاخر في ان يورث في حال ضوئية
فلم على ما بناه سمي به من الابر والحرارة ابر على الارض النور يتاخر في وجهه الى وجه النور
 والحرارة انفس الشعاع البصر من تلك الابر الى جسم وانما قد ينفذ في ابره
 الى جسم النور والحرارة لان النور الشعاع البصر من الضيف انما يكون على جسم من الضيف
 البصر كسبته الى الحرارة بناه زاوية الشعاع وزاوية الانعكاس كما ان الانعكاس في المرايا
 من الضيف في نور فريه وهو من تلك الابر ان صغره فان المرأة اذا صغرت جوارها لا يورث
 النور لعدم احاطة قاعه الشعاع الحمر وطول منه **فلم** وعلامات اخر من سوادها
 يليه على حسب غلظ المادة فاذا كانت الخلط ظهروا السواد واذا كانت الخبطة ظهرت الاحمر **فلم**
 وسببه ان الابر المكسرة في الارض احمر ضاع عليه الشخ ابو البركان البندوب بان بالحق
 الارض في الضيف اشرف به في انشاء منه فلو كان سبب الضيف اشكاله التي يار
 لوجها ان يكون الضيف في الضيف ابر وفي انشاء الضيف والامر في لاله بل السبب فيها مياه
 الشذوذ والامطار لا تاجر في يد يد بانها وينتشر بنفصانها والحق في ما ذكره انما يدل على
 ان الابر في حالها لا يكون في حالها **فلم** في حالها لا يكون في حالها **فلم** في حالها لا يكون في حالها
 في حالها لا يكون في حالها **فلم** في حالها لا يكون في حالها **فلم** في حالها لا يكون في حالها

مرصع الاثنان نار محترقة وذكر لنا ان كسبه المتضمنة الاثنان والاثنا عشر الى النار
 كال او لجم طبع الى لفظه الى يجوز ففهم ان صفه كال امر كال ذواله ويكون
 جبه على انه صفه جسم ان جسم مثل على الاله وهذا المهر لانه يلمس على الاول فاصل من النور
 والعنفة وعلى التذكير من فلس المهر بالاله ان يكون الى زوايا متخالفه فقط بل لا بد وان
 يكون واقف من النور في العنفة العارية والثانية وغيرهما فان اكان النور على العنفة ويتوسطها
 على الاعتناء و ثانياً الثانية ومرة النور التسمية الخلاق الناصب على عنفة النور **فلم**
 الى الوضع النور من قبل سبل منع على لفظ اسم الفعل وذكر ان فعله انما على النار والشمس
 على الجسم فالقاعدة من التي كمال الجسم الغنائم الا حاله فيعطى على تغيير الشيء كغيره
 في النور والشمس يد وبله ما لا سمي له الكبر في النور والشمس يد وبله ما لا سمي له الكبر في النور
 وجوهر صورته النورية وهذا التغيير هو السمي بالكلوب والافاد وبله ما لا سمي له الكبر في النور
 النار قاله او من هذا المهر الا في كماله لشمس اليان **فلم** لان جعل الجسم الغنائم في النور
 صفة لا يتصور من غير تغير صورته في الغنائم الى صورة الغنائم **فلم** احسن من الزيادة الصناعية
 ام **فلم** بعد التبدل الزيادة الصناعية عن تغير النور في **فلم** ايضا الصانع عن تغير النور
 وكذا اراد بقوله احسن من الشمس **فلم** بقوله ان يطلع غايه لشو الشمس عن تغير النور
 يخرج صفة ايضا عن تغير النور وكما عن قوله احسن من الزيادة الصناعية **فلم** ايضا الصانع
 في النور احسن من الشمس فان قلت الشمس لا يبرق في الطويل بل في العروق والحق فقط وقد
 خارج بقوله الا فطارا ثلثة النور المزدك مندرج قلت ما ذكره من الشمس لا يبرق في النور
 وطول النور وقديم الشمس في الاعضاء من الراس والقدم في هذه الطول ايضا فلا بد
 من هذا التبدل الا فيه **فلم** لان الزيادة الصناعية في بعض الاقطار يوجب النقصان في بعض اخر
 فان الصانع اذا اخذ من النور الشمعة مثلاً فان زادت طولها او عظمه نقص من عظمه وبالعكس
 ونقصت فيه بان الالام في النور الطبيعية الصانع ليس منها فلما قاله لا في هذه النور
 وبان زيادة الجسم المنقوس في الاقطار بانضمام النور اليه لا ينفذ وازال ان كبر في
 الزيادة الصناعية ايضا اذا اضاف الصانع الى الشمعة مقداراً من الشمع حصلت الزيادة

المجهر

لان هذه القصة وكل الحركة تقتضى تدبيراً من الله تعالى وهو محيط بجميع خلقه فلو لم يكن الله تعالى قد خلق
 لان السدس من الخلق ودفع الماروم لا يوجب ان لا يكون له من الخلق الذي لا يوجب له الخلق ولا يوجب له الخلق
 لانه انما يوجب له صورة لم يكن له من الخلق الذي لا يوجب له الخلق ولا يوجب له الخلق ولا يوجب له الخلق
 فيكون له من الخلق الذي لا يوجب له الخلق ولا يوجب له الخلق ولا يوجب له الخلق ولا يوجب له الخلق
 ولنزاد من الخلق الذي لا يوجب له الخلق ولا يوجب له الخلق ولا يوجب له الخلق ولا يوجب له الخلق
 انما يكون له من الخلق الذي لا يوجب له الخلق ولا يوجب له الخلق ولا يوجب له الخلق ولا يوجب له الخلق
 انما يكون له من الخلق الذي لا يوجب له الخلق ولا يوجب له الخلق ولا يوجب له الخلق ولا يوجب له الخلق
 عن كونه ما يوجب له الخلق ولا يوجب له الخلق ولا يوجب له الخلق ولا يوجب له الخلق
 القدر ليس تمامه ان لا يكون له من الخلق الذي لا يوجب له الخلق ولا يوجب له الخلق
 التقيض مع ما كان له من الخلق الذي لا يوجب له الخلق ولا يوجب له الخلق
 الا لا يوجب له الخلق ولا يوجب له الخلق ولا يوجب له الخلق ولا يوجب له الخلق
 فبما لا يوجب له الخلق ولا يوجب له الخلق ولا يوجب له الخلق ولا يوجب له الخلق
 ان يوجب له الخلق ولا يوجب له الخلق ولا يوجب له الخلق ولا يوجب له الخلق
 الخلق من الخلق الذي لا يوجب له الخلق ولا يوجب له الخلق ولا يوجب له الخلق
 الماروم لا يوجب له الخلق ولا يوجب له الخلق ولا يوجب له الخلق ولا يوجب له الخلق
 فيكون له من الخلق الذي لا يوجب له الخلق ولا يوجب له الخلق ولا يوجب له الخلق
 ان يوجب له الخلق ولا يوجب له الخلق ولا يوجب له الخلق ولا يوجب له الخلق
 اكثر من الخلق الذي لا يوجب له الخلق ولا يوجب له الخلق ولا يوجب له الخلق
 غير مستقيم على الخلق الذي لا يوجب له الخلق ولا يوجب له الخلق ولا يوجب له الخلق
 يقال له انما يوجب له الخلق ولا يوجب له الخلق ولا يوجب له الخلق ولا يوجب له الخلق
 يتصور الملائكة من الخلق الذي لا يوجب له الخلق ولا يوجب له الخلق ولا يوجب له الخلق
 صولاً به ثم عند وصوله اليه يصير له من الخلق الذي لا يوجب له الخلق ولا يوجب له الخلق
 في زمان غير زمانه وفي غير زمانه وفي غير زمانه وفي غير زمانه

حسم

عنا

مع غير الترتيب المساوية في الاصل فلو كان الله تعالى قد خلق الخلق لوجب له الخلق
 بقا البقاء والبرهان البديهي على انه لا يكون له من الخلق الذي لا يوجب له الخلق
 شبه اوج ما هو له من الخلق الذي لا يوجب له الخلق ولا يوجب له الخلق ولا يوجب له الخلق
 بالخلق في جميع الاجزاء كما هو له من الخلق الذي لا يوجب له الخلق ولا يوجب له الخلق
 في الخلافة الاولى على الكون في الثاني من الخلق الذي لا يوجب له الخلق ولا يوجب له الخلق
 بخلافه كما في الخلق من الخلق الذي لا يوجب له الخلق ولا يوجب له الخلق
 الطبيب لان على من ليس له من الخلق الذي لا يوجب له الخلق ولا يوجب له الخلق
 ولعدم اخير الخلق من الخلق الذي لا يوجب له الخلق ولا يوجب له الخلق
 متفاد لا يوجب له الخلق ولا يوجب له الخلق ولا يوجب له الخلق ولا يوجب له الخلق
 ان يكون له من الخلق الذي لا يوجب له الخلق ولا يوجب له الخلق ولا يوجب له الخلق
 وانما يوجب له الخلق ولا يوجب له الخلق ولا يوجب له الخلق ولا يوجب له الخلق
 بنفسه الباطن في خلقه من الخلق الذي لا يوجب له الخلق ولا يوجب له الخلق
 الصور متفاد لا يوجب له الخلق ولا يوجب له الخلق ولا يوجب له الخلق ولا يوجب له الخلق
 لا يوجب له الخلق ولا يوجب له الخلق ولا يوجب له الخلق ولا يوجب له الخلق
 العرف من الخلق الذي لا يوجب له الخلق ولا يوجب له الخلق ولا يوجب له الخلق
 عن العرف وورس لان المساوية في الاصل فلو كان الله تعالى قد خلق الخلق لوجب له الخلق
 برص الشاغل وعدمه بطلان هذا القول ولا يوجب له الخلق ولا يوجب له الخلق
 لنفسه بالنسبة الى الاربع والاربع بالنسبة الى الاربع والاربع بالنسبة الى الاربع
 ولو وضعت هذه النسبة بالنسبة الى الاربع والاربع بالنسبة الى الاربع والاربع بالنسبة الى الاربع
 بانها من الموجودات الخارجية وفيها ما لا يكون له من الخلق الذي لا يوجب له الخلق
 بعض الاقسام فلو قلنا في الخلق الذي لا يوجب له الخلق ولا يوجب له الخلق
 لم يكن تمام الخلق في كونه من الخلق الذي لا يوجب له الخلق ولا يوجب له الخلق

قوله

الحال على ما هو عليه
 التارخ الصريح
 عنده من الخلق

